الفصـــل الـرابـع

رؤى مستقبلية للتعليم الجامعى

١ ـ الجامعة حرية و مسئولية .

٢ ـ ضرورة تحديث التعليم الجامعى .

٣ ـ آليات تحديث التعليم الجامعى .

٤ ـ إشكاليات فى الجامعات .

٥ ـ تقويم الأداء الجامعى.

١ ـ الجامعة حرية ومسئولية :

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى ، والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها فى سبيل خدمة المجتمع ، والارتقاء به حضاريًّا ، متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة ، وطرائق البحث المتقدمة ، والقيم الرفيعة ليسهم فى بناء وتدعيم المجتمع ، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية . وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية ، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب وتقاليده الأصيلة ، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الإسلامية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج . وعليه .. فإن مبدأ استقلال الجامعة ، ومبدأ حرية التفكير والتعبير والبحث العلمى للأساتذة والطلاب على السواء من المبادئ الدستورية العامة التى نصّ عليها الدستور ، وهذا يعنى أن تكون لكل جامعة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن السلطة المركزية للدولة ، والتى يحق لها الرقابة والإشراف وليست الإدارة التى هى من سلطة الجامعة .

إن استقلال الجامعة يعنى الإدارة الذاتية للجامعة ، معناه أن تكون الجامعة قادرة على إدارة نفسها ذاتيا ، دون أى تدخل من الممول بأى شكل كان فى التحكم أو التوجيه إلى مسار معين .

والإدارة الذاتية للجامعة تتسع وتمتد لتشمل الجوانب الأكاديمية من حيث التدريس ونقد المعرفة والبحث العلمى والنشر العلمى ، كما تشمل التمويل بوضع اللوائح المالية للصرف ، ووضع نظام الرقابة الداخلية ، كذلك الجوانب الإدارية للجامعة . ولا يعنى ذلك

خصخصة للجامعة ؛ فهوية الجامعة سواء الجامعة الحكومية أو الأهلية أو الخاصة تبقى على ما هى عليه ، ولكن أسلوب الإدارة الذاتية هو الذى نرمى إليه باستقلال الجامعة .

إن الحرية المنشودة التى يجب أن تتوافر للمجتمع الأكاديمى للجامعة ، هيئات تدريس وطلابًا ، لممارسة النشاط الأكاديمى تدريسًا وتعليمًا وتعلمًا وبحثًا ، والتعبير بحرية تامة فى إطار تحدده ثقافة المجتمع بقيمه الأخلاقية بحيث نفكر عالميا ونطبق محليا .. الحرية الأكاديمية لها ثلاثة أوجه : حرية البحث عن أية معلومة على أساس أكاديمى ، والإجابة عن الأسئلة إجابة صحيحة وأمينة ، وحرية توصيل النتائج التى يصل إليها الأستاذ ويعبر عنها بأمانة إلى طلابه ومن ثم حرية طلابه فى النقد وإبداء الرأى ، وأخيرًا فأستاذ الجامعة يمتلك حرية التأليف والنشر .. مقالاته ودراساته وبحوثه وكتبه تحريرًا ومشافهة فى المؤتمرات والندوات والمحافل العلمية والثقافية ، ويكون عضو هيئة التدريس أو الباحث مستعدًا لتقبل الآراء الأخرى وللنقد والمناقشة والحوار . وهذا الأمر لا يتناقض مع كون الحرية الأكاديمية تحدد الإحساس بالمسئولية تجاه الدولة وتجاه المجتمع ، ذلك أن استخدام الحرية غير المسئولة قد يتعارض مع حقوق الغير .

إن من واجبات الجامعة – كمؤسسة اجتماعية – الارتقاء بالقيم قيم الحرية والعدالة ، من خلال الدراسة والبحث لتعميق حقوق الإنسان وكرامة الإنسان ؛ خاصة ونحن نعيش العولمة وعصر المعلومات والتقدم التقنى ومشكلات العنف والتحيز والتعصب الاجتماعى ؛ الأمر الذى يلقى على الجامعات دورًا محوريًّا فى الاستجابة والمشاركة الفاعلة لما يفرض علينا من تغيرات متسارعة ومؤثرات دولية وقومية ووطنية ، تمتد بأدوار الجامعة إلى خارج أسوارها باعتبارها العقل المفكر لتصنيع وهندسة القرار العلمى الموضوعى المتعقل ، وتلك إحدى مسئوليات الجامعة وهى مسئولية جسيمة وتاريخية قبل المجتمع الدولى والإنسانى .

إن الحقوق تولد الواجبات ، وهذه الواجبات تعمّ الأفراد داخل الجامعة كما تعم الأفراد داخل المجتمع والدولة ، وهنا تلقى على الجامعة مهام المراقبة والتقويم الذاتى وتوفير الشفافية فى كل أمور الإدارة الذاتية للجامعة ، بل وتقديم كشف حساب سنوى بما تم إنجازه خاصة ونحن نعيش المناخ الأكاديمى الصحى المناسب للإبداع العلمى والأدبى

، بل والتشجيع على القيام بأبحاث نظرية وتطبيقية ، قد تأتى أحيانا بنتائج معاكسة لاتجاهات قائمة أو غير مقبولة اجتماعيا .

والأمر الذى يؤكد تلك الحرية المسئولة التى تحظى بها الجامعة وأن الجماعات والمؤسسات المعنية بالمتابعة والمراقبة قليلاً ما تتدخل وعلى استحياء ؛ لتأكيد أهمية ثقافة الانضباط فى دائرة التعليم أو دائرة البحث العلمى أو دائرة خدمة المجتمع وتطوير البيئة ، بل إن الجهات الممولة للبحث العلمى والمتعاقدة على الندوات والمؤتمرات ، والتى يقع عليها عبء معرفة النتائج لا تمارس أية ضغوط على الباحثين أو على نتائج أبحاثهم أدبيًا كان أم تمويلا، ناهيك عن الدور المحايد لنواب رؤساء الجامعات للدراسات العليا والبحوث حيث لا تفرض على الكليات الجامعية خرائط بحثية موجهة ، بل ولا توجيهات مغرضة تلزم مسيرة البحث الجامعى أو هيمنة فكرية على أساتذة الجامعات، وهو أمر تنفرد به جامعات مصر دون غيرها فى المنطقة العربية فى كافة وظائف الجامعة ، فى التعليم وفى البحث العلمى وفى خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

وهنا لابد من أن نتنبه إلى أن قطاع التعليم الجامعى ومخرجاته يمثل خطًّا رئيسًا من خطوط الدفاع القومى ، بما يكوّن لدى الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حاضرا ومستقبلاً. وعليه .. فإن حق الدولة سيادى على التعليم ، باعتباره منوطًا بإعادة إنتاج المواطنين ، وبما ينمى طاقات الإنسان ويحررها ليخترق بها واقعه المأزوم . ومن هنا يصبح دور وزير التعليم العالى فاعلاً ونشطًا حيال الجامعات الأجنبية والخاصة على حدّ سواء ، آخذًا فى الاعتبار أن هذه الجامعات تمثل عونًا للدولة من قبل القطاع غير الحكومى فى مجال الخدمات التعليمية ، كما أنها تمثل الطلب الاجتماعى المتولد من متطلبات سوق العمل وحاجتها إلى نوعية متميزة، تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجية ولغات أجنبية وتعليم جيد، ناهيك عن شباب يتطلب كليات جامعية تتفق وميوله التعليمية واتجاهاته المهنية ، ولم يصل به مجموعه إلى اعتبار الجامعات الحكومية ، وهو فى الوقت ذاته قادر على تحمله لنفقات تعليمه .

إن الإشكاليات التى تتردد فى أروقة الجامعة ، والتى يرى البعض أنها تحديات تجابه استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية تتمثل فى سلب حق الأساتذة فى انتخاب

عميدهم ، وإقرار مبدأ تعيين العمداء بدلا من انتخابهم ، ومصادرة حقهم فى انتخاب من يمثلونهم فى أنديتهم وحلّ مجالس إدارتها ، وحرمان الجامعة من خبرة بعض العلماء ، وفرض الزيادة السنوية المستمرة من الطلاب مع قلة الإمكانيات وقصور الموارد المالية .

ورغم الزيادة المستمرة التى تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم الجامعى .. إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب الزيادة المستمرة فى أعداد الطلاب ، وارتفاع تكلفة الطالب والتضخم فى الأسعار بما لا يسمح بتطوير وتحديث التعليم ، بالإضافة إلى التحديات التى تتعلق بسلطة إدارة الجامعة فى توزيع اعتماداتها على الكليات المختلفة والنقل فى نهاية العام إلى العام التالى أو من باب إلى آخر ، وسلطتها فى إصدار قراراتها كشخصية معنوية مستقلة ، وتحديات تتعلق بديمقراطية وحرية العمل الطلابى وممارسة الأنشطة الجامعية ، واحترام حق الطالب فى التعبير عن رأيه بحرية تامة .

إن ما ندعو إليه هنا هو أن الجامعات المصرية لابد أن تخضع لمبدأ نظام المحاسبة ؛ لأنه لا حرية دون مسئولية ، وبحيث تتم المحاسبة بمفاهيمها المختلفة المالية والمراجعة وتقييم الأداء ، عن طريق جهاز مختص ولجان مشتركة من هيئة التدريس والإدارة وتلك هى المحاسبة الداخلية ، ثم تتم المحاسبة المالية بمعرفة مكتب متخصص سنويا لتقييم الأداء بمعرفة الهيئة المسئولة عن اعتماد الدرجات الجامعية مرة كل ثلاث سنوات ، وتلك هى المحاسبة الخارجية .

والجامعة بين الرسالة والمؤسسة إشكالية من إشكاليات الأوضاع والسياسات الجامعية فى الأقطار العربية والإشكالية المعضلة تبدو من تأرجح الجامعة بين جوهرها كرسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية ، وحركتها كمؤسسة تعليمية كغيرها من مؤسسات التعليم الأخرى أو بقية مؤسسات الدولة من الناحية الأخرى . وكما يقول حامد عمار ، إنه يبدو منذ الوهلة الأولى أنه ليس ثمة تعارض أو تناقض بين اعتبار الجامعة رسالة واعتبارها مؤسسة، فهى مؤسسة تحتضن رسالة، بَيْدَ أن الطرف الآخر من الإشكالية يمكن صياغته فى أنها رسالة تحتضنها مؤسسة . ومن ثمّ يتضح الفرق بين الطرفين أولوية الرسالة أم المؤسسة ، من حيث الأداء والتركيز والبنية وأجواء العمل وديناميات الداخلية والخارجية .

وحين تكون الأولوية للرسالة تتشكل المؤسسة فى ضوئها ، وتكون المؤسسة خاضعة ، بل خادمة لشروط الرسالة ومقتضياتها وتجلياتها . وتصبح الجامعة بيتا للحكمة ، وخلية لإنتاج المعرفة ، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه وطاقاته على الفعل . ويقتضى ذلك أن تتطور المؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار ، وحريتها فى اتخاذ القرار ، ويصبح أساتذتها كوكبة من الفرسان يتصدرون ركب التقدم والعمران ، ويصبح البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يطوعونه بما يجعل التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز مطالب الرسالة .

لكن تسييد مفهوم المؤسسة يغلّب البناء البيروقراطى ، الذى تحكمه حكما صارما القوانين واللوائح وترتيب الهيكل الوظيفى فى توزيعه لمواقع السلطة من الأعلى إلى الأدنى ، أو التوزيع العمرى من صاحب الأقدمية الأعلى إلى الأقدمية الأقل ، ويغدو تطبيق النظام وروتين المؤسسة بما فيه من رتابة وتثاؤب أحيانا مدعاة لاعتبار ذلك هو التقاليد الجامعية ، وتغدو سيطرة المؤسسة هى الهدف الذى لا ينبغى تجاوزه، ويشتد الحوار والصراع وتتكاثر التوجيهات الفوقية والإحن الداخلية بين سكان المؤسسة .

إن قبلة الجامعة الرسالة هى تنمية الرصيد المعرفى لخدمة المجتمع وتطوير أحواله من خلال التعليم والبحث المنتج للمعرفة الجديدة ، ونشر المعرفة وتبسيطها والاستفادة عن طريق الاطلاع والإفادة عن طريق الترجمة للنتاج المعرفى فى الجامعات ومراكز البحث فى الأقطار الأخرى ، فضلاً عن الريادة فى تطبيق المنجزات العلمية والتكنولوجية ، سعيا لحل أو حلحلة مشكلات الإنتاج والخدمات فى واقعها الوطنى . وتلك هى الجامعة الرسالة فى تكاملها وفعاليتها ، والتى ينبغى أن يكون التنظيم المؤسسى قنوات مرنة ومقتدرًا على تحقيق مختلف مكوناتها .

وعليه .. فإن جامعاتنا قد احتضنت مفهوم الجامعة الرسالة فى تكاملها وفعاليتها ، منذ العام الجامعى ١٩٩٨/٩٧ حتى الآن ، لنشهد جهودا متوالية لمسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى المتنامية من أجل السعى نحو تحديث الدولة .

ولعل الخطاب التعليمى الجامعى الرسمى يجسر الفجوة بين الواقع والمأمول ، ويؤكد النقلة النوعية التى نشهدها جهودا متواصلة تبذل فى إطار خطة استراتيجية لوضع

التعليم الجامعى والعالى فى معرض المنافسة الدولية المعاصرة ورؤى المستقبل ، والتى من أهم معالمها :

- توفير البيئة التعليمية الثرية التنتجمع بين ثقافة التحصيل وثقافة التفكير، والتى تقوم على خفض الكثافة الطلابية فى كليات الأعداد الضخمة ، حيث يقسم الطلاب إلى مجموعات قوام كل منها ٣٠٠ طالب مع توفير التجهيزات الفنية ، والأنشطة التعليمية والتقنيات المتقدمة ، واعتبار المكتبة الجامعية مركز مصادر التعلم الجامعى ، وربطها بقواعد المعلومات وشبكة الانترنت .

- وضع معايير للتمييز بين طبيعة التعليم فى الجامعات من ناحية وبين التعليم فى المعاهد العليا من ناحية ثانية ، لتأكيد الهوية العلمية للجامعات مع التركيز على التوجه التطبيقى وبناء مهارات المهنة فى نظم وأساليب التعليم فى المعاهد العليا ، تأكيدًا لتوصيات المجالس القومية المتخصصة .

- الوصول إلى تصور جديد لتحديث البرامج والمناهج الدراسية ؛ لمواكبة التقدم العالموتحقيق مطلوبات سوق العمل المتغيرة الحالية والمستقبلية، والتى يضعها المجلس الأعلى للجامعات فى إطار التناقش والحوار المستمر ، مع ربط الطموحات بالإمكانات والقدرات البشرية والفنية والتقنية .

- ربط العملية التعليمية داخل الكلية الجامعية أو المعهد العالى بالتدريب فى مواقع الإنتاج ومجالات التطبيق فى المؤسسات ذات العلاقة ، وتأكيد جدية التدريب وإدماجه فى صلب المناهج الدراسية ، وتقويم أدوار الطلاب ، و تحديد إنجازاتهم لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية .

- تنشيط أدوار عضو هيئة التدريس التعليمية والبحثية وخدمة البيئة وتحريره من وطأة الروتين ؛ ليمتلك القدرات والمهارات والاتجاهات اللازمة للمشاركة والتفاعل مع المواد التعليمية ، وإتاحة الفرص للطلاب لامتلاك مهارات الحوار والتفاوض والبحث والتعلم الذاتى ، مع التركيز على التقويم المستمر ، والذى ينمى التفكير الناقد والإبداعى مع

تنويع آليات الاختبار ؛ ليشمل الأداء الأكاديمى والنشاط الطلابى والرياضى والفنى والاجتماعى والأدبى والعلمى .

- تشجيع التأليف الجماعى داخل القسم العلمى الواحد ؛ توفيرًا لتنوع الرؤى والاهتمام بوضع الأسس والمعايير المناسبة لاختيار الكتب المرشحة للمقررات الدراسية بصفة سنوية متنامية .

- التوسع فى استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة ، عن طريق توفير أجهزة استقبال القنوات الفضائية داخل الجامعات لمتابعة البرامج التعليمية ، وقد بلغ مجموع ما تم بثه خلال العام الجامعى ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٤٣٨٠) ساعة بمتوسط ١٢ ساعة يومياً وبلغ إجمالى إنتاج القناة ٤٤٤ ساعة ، وكذلك توفير معامل كمبيوتر ووسائط متعددة على مستوى كل كلية وربطها بشبكة الجامعات وشبكة الإنترنت ، وتوفير أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات للطلاب بأسعار مناسبة .

- إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالى ، الذى يضم كل قطاعات التعليم الجامعى والعالى الحكومية والخاصة التابعة لمؤسسات الدولة لتوحيد نظم تقويم الأداء ، وضبط الجودة ، وإعداد خريجين تتوافق تخصصاتهم وقدراتهم مع ظروف سوق العمل واحتياجات المجتمع ، وكذلك استراتيجيات التنمية المستقبلية .

- إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد عن طريق معايير واضحة ومعتمدة لكل الشهادات تحقيقًا للعدالة والحيدة ، ووضع معايير البنية الأساسية للقوة البشرية والإمكانات المادية لمنظومة التعليم العالى .

- إنشاء مركز لمتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى لمتابعة توزيع الخريجين ، ومدى توافر آليات لتقييم جودة مخرجات التعليم الجامعى والعالى ؛ لتلافى أوجه القصور فى مستويات الجودة والارتفاع بهذه المستويات ضمانًا لإقبال المجتمع على الخريجين .

- رفع مستوى الخريجين من خلال تأهيلهم على أحدث تقنيات عصر المعلومات ، عن طريق اتفاقات بين الجامعات ووزارة الاتصالات والمعلومات ، ومدينة مبارك للأبحاث العلمية ، ومعهد بحوث الإلكترونيات .

إن الجامعات بهذا الوضع القائم والقادم تمثل قمة الهرم التعليمى ، ليس لمجرد كونها آخر مراحل التعليم ، بل لأنها وهو الاعتبار الأهم تقوم بمهمة خطيرة فى صياغة الشباب فكراً ووجدانا وفعلا وانتماءً ؛ ذلك أن تحليل الخطاب التعليمى الجامعى المتجدد يشير إلى أنه من خريجى الجامعات تتخلق قيادات المجتمع فى مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية ، والتى من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدمًا أو تثبيتًا أوانحسارًا .

كما أن الخطاب التعليمى الجامعى يشير إلى أن للجامعة والجامعيين موضعاً متميزا ومرموقا فى النسق القيمى والحضارى ، حتى أنه ليصل الأمر ببعض قطاعات الرأى العام إلى أن تخلع على الحرم الجامعى وشاغليه أجواء مثالية من القيم والتوجهات .

وإلى جانب ما تتمتع به الجامعة من دور قيادى رسمى وشعبى ، فإن أهمية ما تقوم به من رسالة تربوية تنبع كذلك مما يتكلفه المجتمع من نفقة على هذا النوع من التعليم ؛ الأمر الذى يفرض علينا نحن المنشغلين بهموم التعليم الجامعى أن نكون مثلاً وقدوة وأسوة لغيرنا من المشتغلين فى مؤسسات ودروب المجتمع الأخرى والخطاب التعليمى ، يشير – بعد ذلك كله – إلى أن مناهج التعليم الجامعى والعالى تتابع الثورة العلمية وتضميناتها التكنولوجية والمعلوماتية ؛ الأمر الذى يدعونا نحن المنشغلين بالشأن العام إلى أن نؤكد المنهج التكاملى فيما ينبغى أن تسلكه جامعاتنا ، وهو أمر لا يلغى التخصص الدقيق فالأسلوبان ضروريان ، بل إنه من المفيد أيضاً أن يتلقى طلاب التخصص قدراً من الفهم والوعى بأساليب التكامل بين العلوم والمعارف ، بل وتكوين روح نقدية لدى طلاب الجامعة ، قادرة على توظيف المعارف بما يمكن من إيجاد تصورات جديدة وبدائل لحلّ الأوضاع والظروف الحالية وإلى توقع غير المتوقع ، وعلى التكيف الرشيد مع المتغيرات ، وكذلك إلى القدرة على الفعل والتأثير وعلى تسليط الضوء

على كل ما هو نسبى فى الطريقة التى ندرك بها العالم ، وتنمية أنشطة الحصول على المعلومات بتوفير أساليب البحث عنها ، وتوليد الوعى بأهمية التعلم الذاتى والنقد الذاتى ، وأن يتم تعليم المعارف فى سياق اجتماعى تاريخى ، وفى إطار قيم ومنظورات معيارية ؛ حتى نضمن لها إطار العقلانية الاجتماعية وملاءمتها لخصوصيات المجتمع والجماعة والبيئة ومقومات ماضيها الحى وحاضرها المشرق المتطور ومستقبلها المنشود .

كما أنه من المشار إليه عبر الخطاب التعليمى الجامعى أن تحتل قيم المشاركة الديمقراطية وممارستها فى طوال الساحة الجامعية وعرضها مكانة متميزة ، ضمن ما تقوم به من أدوار ؛ حيث يبدأ وعى الطلاب فى النضج وفى الإحساس بقيمة العمل المشترك ، أملاً فى تصنيع وهندسة طالب جامعى جديد لمجتمع عربى عالمى جديد .

٢ ـ ضرورة تحديث التعليم الجامعى :

تنبع الرؤية المستقبلية لتحدبيث التعليم الجامعى والعالى من الخطة الشاملة لتحديث الدولة وتحديث التعليم على وجه الخصوص ، وكذلك من الالتزام بتقدير الظروف والمعطيات المحلية الحالية والتوافق مع عالمية التعليم ، وإقامة التوازن بين المتطلبات المحلية وضرورات التعايش مع المتغيرات العالمية فهما ووعيا وانتقاءً وتوظيفا ، ثم تأكيد النظرة المستقبلية وإدماج آليات تسمح بالتطوير المرن والمستمر ؛ لمواكبة حركة العلم فى علاقته الجدلية بحركة المجتمع .

والمستهدف من التعليم الجامعى والعالى المستقبلى هو تكوين الكوادر المؤهلة للنهوض بالدولة وتحديثها ، لمواكبة التطورات العالمية فى أقصر زمن ممكن ، وما يتضمنه ذلك من التنمية المستمرة للموارد البشرية ، وتوظيف البحث العلمى ، وتنمية القدرات العلمية ، واستحداث تقنيات تسهم فى حلّ المشكلات المجتمعية ، وإحداث التنمية القومية ، ثم تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير وطنيًّا وقوميًّا ، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية ، مع تأكيد الهوية المصرية ، والحفاظ على الانتماء القومى ، والتطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى ، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها ، مع تأكيد الترابط

والتفاعل المؤسسى بين عناصرها ، وتطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلم المستمر أو التعلم مدى الحياة.

إن معوقات تحديث التعليم تتحدد فى :

- اعتبار التعليم قيمة عليا لدى أفراد الشعب ؛ مما ترتب عليه أن كل مواطن يطمح فى الحصول على شهادة جامعية حتى يحظى بالقبول الاجتماعى .
- تقلص برنامج تنمية الزراعة ، وبرنامج تنمية التصنيع ، ومن ثمَّ تقلصت فرص العمل وانخفضت طاقة الإنتاج .
- شيوع الأمية الأبجدية والمهنية والثقافية والكمبيوترية لدى قطاعات كبيرة من أبناء الشعب .
- تخريج كوادر جامعية تزيد عن حاجة السوق ، كما أنها غير مؤهلة التأهيل العلمى وغير مدربة التدريب الكافى لمواءمة التنمية المنشودة عالميًّا .
- قصور الميزانية المخصصة للتعليم وتستنزف الأجور ٨٠% من هذه الميزانية المتواضعة ، ويصل نصيب الطالب منها إلى ١٨٠ دولارًا أمريكيا سنويا ، على حين أنها فى إسرائيل ألف وثمانى مائة دولار ، وفى أمريكا ثمانية عشر ألف دولار .

وهذا الواقع الحالى المتدنى الذى يحيط بالتعليم قد انعكس بوضوح وبصدق على مستويات التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى حيث المشكلات المجتمعية والإمكانات المتواضعة والمحدودة .

وبداية .. فإنه يجب أن يكون واضحًا أن تحديث الدولة يمكن أن يتم بصورة عملية من خلال إنشاء مجلس حكماء من المتخصصين وذوى الخبرة الميدانية فى التعليم ، وبحيث يتفرغ أعضاؤه تفرغًا كاملاً لفترة لا تقل عن عام ، لدراسة الخطة التنفيذية لهذا المشروع الضخم الذى يتناول مستقبل الدولة وأمنها القومى ، وبحيث يتفاعل مع مجالس حكماء أخرى فى تخصصات مختلفة حتى تتكامل النظرة الشبكية الأفقية فى مشروع

التحديث . وعليه .. فإن هذه الأفكار تمثل تصورات اجتهادية لتحديث التعليم العالى والجامعى ، تقدمها شعبة التعليم العالى والبحث العلمى بالمجالس القومية المتخصصة .

وفى هذا الإطار نشير إلى المقومات الأساسية التى يستغرقها التحديث فى ميدان التعليم العالى والجامعى ، وبحيث نصل بهذا التعليم إلى المستويات المعترف بها عالميًا، توطئة لإمكان اندماج الدولة اندماجًا فاعلاً فى برنامج العولمة ودخول عصر المنافسة ، وهذه المقومات هى :

- التكوين المتكامل علميًا وتقنيًا وفكريًا وثقافيًا ، والتنمية المستمرة للموارد البشرية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته ، ويسهم فى تنمية موارد المجتمع وتحقيق نموه ، ودعم قدراته .
- توظيف البحث العلمى ، وتنمية القدرات العلمية ، واستحداث تقنيات تسهم فى حلّ مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .
- تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير لمصر والعالم العربى والأفريقى والإسلامى ، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية ، مع تأكيد الهوية المصرية ، والحفاظ على الانتماء القومى .
- التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى ، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها .
- تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلُّم المستمر ، والتعلُّم مدى الحياة .
- مواكبة التطورات العلمية والتقنية واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها ، والتوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعلمية العالمية .
- تأكيد دور البحث العلمى الجامعى فى مؤسسات التعليم العالى . وتوفير الموارد المادية والبشرية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطوره لخدمة العملية التعليمية ،

وتنمية الرصيد المعرفى ، وحتمية المشاركة فى تنمية المجتمع ، ومساندة قطاعات الإنتاج والخدمات .

- ضمان التطوير الذاتى المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية والبرامج التعليمية والمناهج ، وكذلك نظم وآليات العمل التعليمى والعلمى والبحثى والإدارى . وهو ما ينسحب بدوره على كافة عناصر المؤسسة التعليمية فى إطار نظام شامل لتحقيق الجودة الشاملة ، وتقييم الأداء المؤسسى بشكل واعٍ .
- توفير فرص التعليم المستمر ، وكفالة حرية الاختيار فى تشكيل البرامج التعليمية ومجالات التخصص ، والمزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم ويحقق متطلبات سوق العمل المتطورة .
- الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات والموارد القومية ، واستثمار تقنيات المعلومات والاتصالات فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم ، وإتاحتها للراغبين فى التعليم العالى دون قيود.
- تأكيد استقلال مؤسسات التعليم العالى ، وإتاحة فرص التميز والتنوع بينها ، واستصدار قانون جديد للتعليم العالى يحدد المبادئ والقواعد العامة . ويؤكد أهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة ، وشروط الاعتماد للمؤسسات والبرامج التعليمية ، وما تمنحه من الدرجات العلمية .
- الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى ، ومؤسسات الإنتاج والخدمات ، وإشراك ممثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير والتنويع فى التعليم بما يتوافق واحتياجاتهم المستقبلية .
- ابتكار أشكال متنوعة من نظم مساهمة فئات المجتمع المستفيدة فى تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث مع عدم الإخلال بمبدأ ديمقراطية التعليم .

وتهتم البنى التكنولوجية والهياكل فى الجامعات بما يلى :

- وضع خريطة لتوزيع خدمات التعليم الجامعى والعالى ، وزيادة عدد الجامعات بحيث يكون هناك جامعة لكل مليون مواطن على الأقل ، وهناك تصور آخر هو أن يتوافق خريجو الجامعات مع إمكانات فرص العمل .

- تحويل فروع الجامعات الحكومية إلى جامعات مستقلة .

- تقسيم الجامعات الكبيرة ذات الكثافة العالية إلى جامعات نوعية تتحدد تبعا لظروفها المكانية وطبيعة الدراسة فيها ؛ بهدف رفع كفاءة الأداء من خلال الإدارة الجامعية المستقلة . وأعداد الطلاب المناسبة ، وبما يهيئ الفرصة لاستخدام أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية المناسبة .

- تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة وفقا لضوابط محددة يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويشرف على تنفيذها .

- مراعاة إنشاء جامعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة ؛ جذبًا للسكان لتعمير هذه المناطق وبما يسهم فى تغيير الخريطة السكانية .

- تبنى نظام الكليات المجتمعية ، وهى نوع خاص من الكليات تقوم على أساس تقديم برامج متكاملة وهادفة لخدمة مجتمعاتهم وبيئتها وبما يلبى احتياجات تلك المجتمعات .

- أن تمتد مظلة التعليم الجامعى لتشمل جميع مؤسسات التعليم العالى التى تقدم برامج فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى (أربع سنوات بعد الثانوية العامة على الأقل).

- استقلال الجامعات مبدأ أساسى لتنظيمها ؛ بحيث تتوافر لها حرية التسيير الذاتى فى مناخ ديمقراطى بمعرفة مجالسها ، التى تختار أسلوب عملها لتحقيق أهدافها فى المجتمع ، وتحقيق التوازن بين ذلك وبين حاجة الجامعة إلى الاستقلال .

- أن يتصف نظام التعليم بالمرونة بحيث يتيح للدارس الاختيار من بين البرامج الدراسية ، أو التحول من تخصص إلىآخر دون إهدار أو إرهاق.

- استخدام الطرق والوسائل التعليمية غير التقليدية مثل التعلم عن بعد ، والجامعة المفتوحة لتوفير فرص التعليم دون تكلفة كبيرة على الدولة .
- الأخذ بمبدأ تطبيق نظام الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى والعالى .
- أن تنشأ علاقة قوية ، وارتباط وثيق بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع ، بما يحقق صالح الطرفين فى التعليم والبحث والتنمية ، وأن توضع الآليات المختلفة التى تضمن التفاعل المستمر بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .
- إنشاء قواعد للبيانات وتحديث نظم المعلومات ، واستخدام الأجهزة الحديثة فى هذا الشأن فى كافة مرافق العملية الإدارية والتدريب عليها.
- تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وتأصيل مبدأ تفويض السلطات ، ووضع دليل لكل مستوى من مستويات إدارة الجامعة، وأن تكون للفرد سلطة تتناسب مع مسئولياته .
- أن يشكل لكل جامعة مجلس للأمناء من الشخصيات العامة المهتمة بالتعليم الجامعى ، ويكون همزة الوصل بينها وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية المختلفة .

والموارد البشرية فى الجامعات محور أساسى من محاورها وتتميز بما يلى :

- إعداد الموارد الخاصة لتفرغ عضو هيئة التدريس للعمل فى البحث العلمى بأجر مجزٍ ، وإعادة النظر فى الكادر الخاص لأعضاء هيئة التدريس .
- الإعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس فى نطاق هياكل الأقسام العلمية بهدف اختيار أفضل العناصر للتعيين فيها ، ولإعطاء الفرصة للمتخصصين فى المجالات المستحدثة للتقدم لهذه الوظائف ، مع تفضيل ذوى الخبرة واشتراط قضاء عامين على الأقل ، عند الترقية قبل الوصول إلى درجة أستاذ .

- تعيين المعيدين أو تكليفهم بعقد يجدد سنويًا بناءً على حسن الأداء .
- تفرغ قيادات العمل الجامعى لعملهم فى الجامعة ولإجراء البحوث العلمية ولا يصح أن ينشغل بعمل خاص على حساب العمل الجامعى .
- تعزيز العلاقة بين الأستاذ والطالب ، وأن يكون العمل الجامعى هو الواجب الأول للأستاذ ، واستخدام أسلوب التقييم لأعضاء هيئات التدريس بما يشمل مشاركة الطلاب .

أما البرامج والمناهج فى الجامعة فهى محور الوظيفة الجامعية الأولى ، ومن أهم شروطها :

- أن تتوافر المصادر الكافية للمعلومات (المكتبة ووسائل الاتصال) وأن تستغل الوسائط المتعددة والإرشاد الأكاديمى للنهوض بالعملية التعليمية.
- أن يتولى نظام التعليم رعاية المتفوقين والنابهين من الطلاب ومعاونتهم لتحقيق مزيد من الإبداع والابتكار عن طريق البحث العلمى المنظم .
- دراسة نظام الساعات المعتمدة نظراً للمزايا المتعددة الموجودة فيه ، وتطبيق هذا النظام فى جامعاتنا عندما تتوافر متطلباته .
- إدخال التخصصات الجديدة فى المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات خطط التنمية والحاجات المتزايدة ؛ خاصة فيما يتصل بالتوسع والانتشار فى الأراضى الجديدة فى تشوكى وسيناء ، والاهتمام المتزايد بالبيئة والسياحة وكل التخصصات الأخرى التى تتيح للطالب التكوين المتكامل ، والتكيف مع احتياجات السوق المتغيرة .
- التركيز على أسلوب المناقشة والحوار وحل المشكلات فى التعليم ؛ بما يؤدى إلى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته المستقلة وصقل مواهبه ، والوقوف على جوانب تميزه لتنميتها الاستفادة القصوى منها.

- تشجيع التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة عن طريق النظام الشبكى للتعليم عن بعد والتليفزيون التعليمى والإنترنت ؛ لإتاحة الفرص لمن لا يستطيع متابعة تعليمه بطريقة مباشرة .
- إعادة النظر فى نظم الامتحانات وأساليبها ، وأن تكون عملية التقويم مستمرة ومنتظمة ومتنوعة ، والاستفادة من نتائج التقويم ودراستها وتحليلها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية والعمل على علاجها ، وتقليل الفاقد وتقصير الفترة التى تستغرقها الامتحانات ، والتوجه إلى استخدام نظام الكتاب المفتوح فى الامتحانات لتنمية ثقافة التفكير والإبداع .

واقتصاديات الأنشطة فى الجامعات قضية مهمة ، ويجب أن نلتفت فى هذا الصدد إلى أن :

- للجامعة الحرية الكاملة فى التصرف فى الموازنة المخصصة لها واستثمار أموالها بالأسلوب الذى ينمى مواردها .
- تسويق الجامعة لخدماتها يشكل جزءًا أساسيًا من ميزانيتها .
- تحرير الجامعة من القواعد المالية المتبعة فى أجهزة الدولة ، ومن كافة الأجهزة الرقابية فيما عدا الجهاز المركزى للمحاسبات .
- يتوافر للجامعات التمويل المناسب (حكومى وغير حكومى) ، على أن يشجع التمويل الذاتى عن طريق الهبات ومشاركة رجال الأعمال والخدمات مدفوعة الأجر لقطاعات الإنتاج والخدمات .
- تكون للجامعات معدلات أداء محسوبة فى كل شأن من شئونها العلمية والتعليمية والإدارية .
- ترتبط الميزانية الممنوحة من الدولة بعدد النقاط ، التى تحققها الجامعة على مقياس فى الأنشطة التعليمية التعلمية والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة .

والدراسات العليا والبحوث هى الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة .

ولذلك يجب الالتفات إلى ضرورة :

- التوسع فى التخصصات العلمية والمهنية والتطبيقية بما يتسق واحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وأن تخصص ٨٠% من برامج البحث العلمى للبحوث الوظيفية المحلية والبيئية .
- النهوض بالبحث والتآليف والنشر العلمى المتخصص ، ودراسة أسلوب الارتفاع بمستوى الدوريات العلمية وتقييم ما ينشر فيها .
- الاهتمام بالترجمة لكتاب على الأقل عند كل ترقية لإثراء المكتبة العربية فى كل تخصص علمى أو أدبى أو إنسانى أو فنى .
- الاستفادة من الخبرات المتميزة من خارج الجامعات من العاملين فى مراكز الإنتاج والخدمات ، القادرين على الإسهام فى إثراء العملية التعليمية والبحثية .
- تحديث المكتبات الجامعية وفق التقنيات الحديثة ، وتكوين شبكة معلومات قومية وربطها بالشبكات العالمية ، وتوفير الأفراد المؤهلين لتقديم الخدمات الخاصة بها بصورة تتسم بالكفاءة والفاعلية ، مع تخصيص ساعتين أسبوعيًا لإنجاز تكليفات من مكتبة الجامعة .
- إنشاء مراكز لتسويق البحوث العلمية والتطبيقية التى تفيد الإنتاج ، وإجراء التعاقدات وبذلك تتحول الجامعات والدراسات العليا إلى مراكز إنتاج لخدمة البيئة والمجتمع وربط رجال الجامعة برجال الصناعة .

إن تطوير التعليم العالى أحد المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد البشرية ، والقيام بأعباء التنمية الشاملة ، والتفاعل مع معطيات وتحديات ومشكلات عصر التراكم المعرفى والعولمة . وتنطلق عملية التطوير الشامل للتعليم العالى من رؤى واضحة للطبيعة النوعية للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات العلمية ، والتقنية ، والمجالات السياسية والاقتصادي والاجتماعية والثقافية ، والوقوف على طبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة ، وعصر المعرفة والفضائيات ، التى تدفع لإحداث ثورات

تقنيـة ومعرفيـة تغيـر فـى مسـار حركـة التعليـم بشـكل عـام ، والتعليـم العـالى علـى وجـه الخصوص .

والدول فى سعيها لاستكمال مسيرة تطوير التعليم العالى فى إطار عالمى مقارن، وعلى هدى من الرؤى القومية الشاملة ، ومن تعاملها مع أسباب الخلل ومصادره وصور ضعفه فى المنظومة القومية للتعليم لاستثمار صيغ التميز فى تلك المنظومة وضعت مفاهيم جديدة لتطوير التعليم العالى للتحديث ، تأتى فى مقدمتها إحلال التعليم مدى الحياة ؛ ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع المصرى ولتوسيع شرايين التقدم فى العالم العربى ، وإعادة النظر فى مختلف مراحل التعليم وإحكام الربط بينها ، وتوسيع أطر التعاون الدولى فى مجالات التعليم ، والتنسيق بين الاعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية والوطنية فى عالم بلا هوية ، ومطلوبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية ، وضمان التنوع فى التعليم العالى لسد مطالب واحتياجات مختلف فئات المجتمع العربى وشرائحه ، والتنسيق مع موارد الدولة وخطط التنمية .

وقبل ذلك كله تأتى تأكيدات الممارسة الديمقراطية ، وبناء الشخصية المتكاملة والتى تفكر عالميًا وتطبق محليًا ، والتى تتميز بالوعى والحسّ الوطنى والقومى والمشاركة الإيجابية ، والتى تمتلك مهارات الحوار والتفاوض والمبادرة والعمل التعاونى الجماعى ، وترشيد الموارد ، والتدخل الراشد فى التعامل مع البيئة ، وممارسة المهن الحرة ، والمشروعات الصغيرة ، وتقبل التدريب التمويلى ، وتغيير الوظائف ناهيك عن تأكيد مفاهيم التعلم للمعرفة ، والتعلم للعمل ، والتعلم لتنمية العمل المشترك مع الآخرين ، والتعلم لتنمية الذات ، وإثراء الشخصية وتثمير المهارات والقدرات ، وتأكيد مفهوم أن التعليم رؤية قومية بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة والتى تمتلك الرأى والرؤى فى عمليات اتخاذ القرارات على مستوى التعليم العالى ، حيث لا قرارات غرف مغلقة ، ولا سياسة وزير بل سياسة قومية وسياسة وزارة .

وهنا تأتى أهمية وضرورة سياسة الانفتاح فى التعليم بمشاركة رجال الأعمال الشرفاء ومؤسسات الدولة ، التى تمتص مخرجات التعليم العالى فى تمويل التعليم العالى دون التضحية بمتطلبات الاستثمار والجودة بل والتميز فى مؤسسات التعليم ، واستثمار

تطورات التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وصولاً بشكل أسرع وأكفأ إلى استيعاب المعرفة فى عالم الغد ، والتطوير المستمر والمتواصل لأنماط جديدة فى منظومة التعليم العالى ؛ سعيًا نحو تحقيق استقلالية مؤسسات التعليم العالى، وإقرار مخطط عام للنظام التعليمى المتكامل .

وبناء على ذلك حددت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى الذى عقد فى فبراير ٢٠٠٠م – الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى : إعداد الطلاب للتعليم بتثمير قدراتهم ومهاراتهم فى حقول البحث العلمى ، وإعداد خريجين فى مجالات التخصص المختلفة لتحمُّل ومواجهة متطلبات ومسئوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وإتاحة التعليم العالى للجميع ، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب المستمر ، والتفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ثم مواكبة المتغيرات الدولية ، وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته .

إن إعداد الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم العالى تم إعدادها على اعتبار أن التعليم هو المشروع القومى لتحديث مصر ، الأمر الذى استوجب النظر بعين الاعتبار فى محددات أساسية فى مقدمتها الالتزام بتقدير الظروف والمعطيات المحلية المتغيرة ، وتأكيد الخصوصية الثقافية للشعب بتعميق القيم والأخلاقيات الدينية والقومية فى منظومة التعليم ، والتوافق مع عالمية التعليم بإقامة التوازن والتناغم بين المتطلبات المحلية الحالية والمستقبلية والتعايش مع المتغيرات العالمية وعيًا واستيعابًا ونقدًا وانتقاءً وتوظيفًا ، ثم تأكيد الرؤية المستقبلية والأخذ بسيناريوهات المستقبل ، وإدماج آليات تسمح بالتطوير المرن والمستمر مواكبة لحركة العلم فى علاقته الجدلية مع حركة المجتمع تأثيرًا وتأثرًا ، والتكامل مع استراتيجيات التعليم ما قبل الجامعى ، والتفاعل مع مشروعات تطوير التعليم الأساسى والثانوى .

ولعل من أهم محددات استراتيجية تطوير المنظومة القومية للتعليم العالى كذلك تحقيق التكامل مع استراتيجيات التنمية ، والتفاعل مع متطلبات استثمار الموارد القومية

المتاحة وتعويض الموارد النادرة ، ثم التعامل المتوازن مع مصادر الخلل فى منظومة التعليم العالى ، وتنسيق برامج ومشروعات التطوير إحداثًا للتأثير المنشود فى توقيتات مناسبة مع خطورة الخلل وضرورة وأولويات إصلاحه .

إن مجالات ومشروعات التطوير المتناغمة مع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى تستوجب بداية التطوير التشريعى والمؤسسى وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالى ، وتحسين النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة ، وتغيير الذهنية بالتوعية بالمفاهيم والقيم المنشودة فى تلك الآونة محليا وقوميا ودوليا ، وتحسين الأداء والهياكل الوظيفية، وتفعيل الدراسات العليا والبحث العلمى الجامعى بالتحديث الإدارى وتعميق استخدامات تقنيات المعلومات ، وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتنمية برامج خدمة البيئة ، وتطوير العلاقات الخارجية والتعاون الدولى ، وإثراء نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية ، وتحسين منظومة الحياة الجامعية طلابا وإداريين وقيادات أمنية وجامعية، ناهيك عن قبيلة أعضاء هيئات التدريس مسنين ومحدثين ، وكذا رعاية الفائقين والمبدعين والموهوبين وتأهيلهم ، وإنشاء مراكز للتميز العلمى والبحثى ، وتنويع مصادر تمويل التعليم العالى وتثمير مجال اقتصاديات التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم الجامعى والبحث العلمى الجامعى ، وتقويم الأداء والاعتماد فى ظلال نظام الجودة الشاملة .

ومما يدعو إلى الأمل فى تقديم تعليم عالٍ جديد أن وزارة التعليم العالى قد تبنت خمسًا وعشرين مشروعا لتطوير التعليم العالى حسب خطط موقوتة ومدروسة ، تنفذ فى إطار وثيقة المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير عام ألفين . ولأول مرة فى تاريخ التعليم على المستوى القومى تطرح قائمة بالمشروعات اللازمة للتطوير طرحا ديمقراطيا وعلميا ، وتوصف هذه المشروعات ، وتحدد أغراضها ، ومتطلبات تنفيذها وأولوياتها.

وقد شملت هذه المشروعات : إعداد تشريع جديد للتعليم العالى يشمل المبادئ والأسس المنظمة للجامعات والمعاهد ، وينظم شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية ، ويؤكد التمايز فيما بينها من خلال اللوائح الخاصة ، وإعداد خريطة جديدة لمنظومة

التعليم العالى ، من خلال دراسة العدد الأمثل للجامعات والمعاهد العليا المطلوبة ، خلال الخطة حتى سنة ٢٠١٧م وتوزيعها على المحافظات المختلفة بالتناسب مع التوزيع السكانى والمتوقع ، وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين لإعداد جيل جديد من المعلمين الأكفاء أكاديميا ومهنيا وثقافيا والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره المطلوب فى تطوير العملية التعليمية ، وإنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية ، وتطوير نظم وآليات الاختبارات بغرض التوسع فى حوسبة منظومة التعليم العالى إداريا وتدريسيا وبحثيا ، والتطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية ، عن طريق المراجعة الشاملة وتحديد المقررات الجديدة المتوائمة مع التطورات العلمية والتقنية المعاصرة .

وقد أخذت فى الاعتبار التطورات المستقبلية ، وتطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالى عن طريق مراجعة نظم القبول للجامعات وتطويرها ؛ بحيث تقوم على أساس قياس قدرات الطلاب وميولهم بجوار مجموع الدرجات كمعيار من معايير المفاضلة ، ثم توجيه الطلاب وإرشادهم نحو التعليم الأكاديمى أو التطبيقى ، وتطوير وتحديث وإثراء المكتبات الجامعية مراكز التعليم ومصادر المعلومات والموارد التعليمية ، ثم تطوير المعاهد العليا والمتوسطة ، وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح ، وأنماط جديدة من التعليم العالى ، وتعميق استخدام تقنية المعلومات وتطوير ودعم نظم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا ، وإعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية من حيث اتفاقها مع التخصصات العالمية المعاصرة وحركة التطوير العلمى ، وإنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس.

كما تم كذلك تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا وفق احتياجات خطة التنمية الشاملة والموارد ، وترشيد الإمكانات البحثية ، ودعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى ، وتحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى ، وإنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية ، وتعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات ، وإنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى ، وتنمية التبادل والتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين فى

الخارج، والتنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب والطالبات ، وتنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والمبدعين والموهوبين ، ودعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها ، وتنمية مصادر إضافية متعددة لتمويل التعليم العالى ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد ، ولمعادلة المؤهلات الدراسية .

إن تفعيل هذه المفاهيم الجديدة لتطوير مسيرة التعليم العالى يتطلب نشرها ، وتوعية مجتمع الجامعة وكتيبة الإعلاميين بها ، وعقد جلسات دورية للحوار والتناقش، ووضع قبيلة أعضاء هيئات التدريس أمام مسئولياتهم فى مدارستها وبيان الرأى فيها وآليات تنفيذها وتفعيلها، وإقناع الاقتصاديين بأهميتها وجدواها بغية زيادة الانفاق على التعليم العالى؛ باعتباره قاطرة التطوير والتنوير وتفعيل التنمية الشاملة . ولعل المواسم الثقافية الجامعية التى يثريها وزير التعليم العالى بحضوره ولقاءاته الديمقراطية ، والتى تحظى باحترام الرأى والرأى الآخر ، وبالتفاف أسرة الجامعة أعضاء هيئة تدريس وطلابا وقيادات جامعية آلية من آليات تفعيل هذه المفاهيم الجديدة لتطوير التعليم العالى .

٣ ـ آليات تحديث التعليم الجامعى :

تقتضى الدعوة إلى التحديث وضع تصور مستقبلى لكل أوجه النشاط المرجو لتحقيق طموح هذا المجتمع . وهناك أربعة مجالات فى هذا الطموح ، هى : النظام السياسى ، والنمط الاجتماعى والثقافى، ثم النظام الاقتصادى والإنتاجى وأخيرًا مستوى العلم والتكنولوجيا المرجو تحقيقه .

من هنا ، فإن تحديث التعليم الجامعى يتم من خلال نظرة كلية مستقبلية ، ويكون هذا التحديث جزءًا من التحديث الكلى للدولة . كما أنه لابد قبل تحديث التعليم الجامعى من تشكيل آلية جديدة غير تقليدية لوضع التصور المستقبلى. ومن هنا فإنه يقترح فى هذا المجال تكوين لجنة للفكر ، تتكون من رموز فكرية لهم خبراتهم ورؤاهم للتطور المستقبلى، تكمن فى قدراتهم الشخصية لا الوظيفية، لديهم التصور والمبادأة والتحليل والتوليف . ويكون لهذه اللجنة رئيس على مستوى رفيع من العلم وله شخصية قيادية واضحة المعالم ، وتستطيع هذه اللجنة تعرُّف الرؤى والإمكانات خلال فترة زمنية مناسبة

؛ حتى تضع تصورها لمستقبل هذا المجتمع ، وتحديد ما يجب تغييره واتجاه التغيير وتجييش المجتمع لتحقيق هذا الهدف .

إن تحديث التعليم الجامعى والعالى المستقبلى يستهدف تكوين الكوادر المؤهلة والمعترف بمستوياتها دوليًا ، من خلال قاعدة علمية متينة للتعليم والبحث العلمى بما يتضمن ذلك من خطط للتنمية المستمرة واستحداث تقنيات تعليمية وبحثية تنبذ الأساليب النمطية ، وتؤكد الاعتماد على إعمال الفكر وتزكيته وممارسة حل المشكلات تعليمًا وتقويمًا ، وتعليم الطلاب كيف يتعلمون مع المحافظة على الانتماء القومى وأسلوب ومتطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر .

ولهذا .. فإن مسيرة تطوير التعليم الجامعى المتنامية تسعى إلى :

- أن توضع مرجعيات للتعليم الجامعى والعالى ، تتفق مع المستويات العالمية والوصول بمستويات الشهادات الجامعية إلى المستويات العالمية ؛ بهدف إنشاء الكوادر العلمية المكونة للقاعدة العلمية لخطة الاستثمارات والتنمية المقصودة .
- إنشاء قاعدة بحثية جادة فى الجامعات ، يتولاها من لهم قدرات بحثية متميزة ؛ حتى يمكن أن تساند هذه القاعدة خطط التنمية والتطوير .
- وضع نظام خاص لتفرغ أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كاملاً مقابل جزاء مادى واجتماعى خاص .
- إقرار مبدأ استقلال الجامعات فى جميع النواحى ؛ بحيث تتاح الفرصة لكل جامعة التصرف فى شئونها المالية، والتحرر من القواعد المالية المعمول بها ومن الأجهزة الرقابية ، عدا الجهاز المركزى للمحاسبات .
- تهيئة الظروف المحفزة للترابط بين مواقع الإنتاج والجامعات للتبادل العلمى المعرفى والتطبيقى والبحثى بينهما ؛ الأمر الذى يهيئ فرص إيجاد مشروعات بحثية ، تعود على الجامعات بدخل إضافى وخاصة للكوادر العاملة بها مقابل تأسيس العمل فى مواقع الإنتاج بأسس علمية سليمة .

- الاهتمام بالكيف قبل الكم فى نوعية خريج الجامعة ، ولو لفئة متميزة من قطاعات التعليم الجامعى .

- تقييم الأداء الجامعى فى كل جامعة لإشعال المنافسة بينهما ، ويمكن إن يكون الدعم المادى مرتبطاً بمستويات الأداء ، ويبدأ التقويم لأعضاء هيئات التدريس بأساليب متبعة دوليا .

- السعى نحو قبول أعداد مناسبة من الطلاب فى كل قسم علمى وكل كلية تتفق مع المساحات المقررة دوليًا ، والمعدات وأعضاء هيئات التدريس، بحيث يهيئ المناخ لخريجى الجامعات المصرى من أن يتساووا مع المستويات العالمية المعترف بها ؛ حتى يتسنى لهؤلاء الخريجين من أن قيادة مواقع العمل والإنتاج بالأساليب العلمية الحديثة أملا فى اللحاق بالتقدم العلمى والبحثى .

- تأكيد أن التعليم الجامعى والعالى قيمة عليا تزيد من قيمة الإنسان المصرى ومكانته فى المجتمع الشرق أوسطى ، وهو ما يفرض على الدولة التوسع فى التعليم الجامعى والعالى.

إن مسيرة تطوير التعليم الجامعى المتنامية تؤمن بأن هناك ثوابت ومعايير ومرجعيات لا يمكن الخروج عنها ، كعدد الجامعات بالنسبة لعدد السكان ، وعدد الطلاب فى الجامعة الواحدة ، وعدد الطلاب فى قاعات الدرس والمعامل ، ونصيب كل طالب من المساحات الخضراء والفراغات ، كما أنه من الضرورى وجود هيئة مستقلة مستقرة مستمرة تقوم بعمليات التقويم والاعتماد فى الجامعة ، وأنه آن الأوان أن نأخذ بأساليب الإدارة الحديثة التى تعتبر بلا شك القاطرة التى ستشد الاقتصاد نحو التقدم ، وهذا يتطلب توافر مناخ عام يحترم حرية الفرد واستقلاله ؛ حتى يمكن البدء فى التفكير فى الغد ووضع رؤية استراتيجية للمستقبل ، كما أن الثروة الحقيقية والمضمونة فى مصر هى طلاب الجامعات ، الذين إذا أمكن إطلاق طاقاتهم الإبداعية فسوف يختلف الأمر كثيراً عن الوضع الراهن .

إن استقلال الجامعة فى جميع شئونها ماليًا وإداريًا وأكاديميًا أمر ضرورى لممارسة دورها فى العملية التعليمية والبحثية وتنمية البيئة وخدمة المجتمع . كما أن الاعتمادات المخصصة من الدولة للجامعة يجب أن تكون تحت تصرف إدارة الجامعة، وفى حدود ما تراه ، ويكون الصرف تحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، كما يجب أن تكون هناك منظومة وآليات تضمن ترشيد صرف الاعتمادات المخصصة للجامعة .

ولابد هنا من الدعوة إلى مضاعفة ميزانية التعليم الجامعى ، ذلك أن الدستور حرص على مجانية التعليم فى جميع مراحله . ولقد كانت تكاليف التعليم عند صدور الدستور تقع فى نطاق قدرة الدولة . بيد أن هذه التكاليف أخذت تتزايد بشكل مطرد ، عاماً بعد عام حتى تجاوزت طاقة الدولة ، بسبب ازدياد عدد السكان بمعدلات كبيرة نسبيا وزيادة الإقبال على التعليم وارتفاع تكاليف أداء عمليات التعليم بصفة عامة والجامعى والبحث العلمى بصفة خاصة؛ مما أدى إلى وجود عجز مستمر فى الموازنة العامة للدولة ، وأدى ذلك بالتالى إلى اختلال التوازن بين نمو التعليم الجامعى من جهة والانفاق عليه من جهة أخرى ، مما كان له أثر سلبى على مستوى الخريجين .

وهنا لابد من استحداث منابع للتمويل الجامعى والعالى كاقتراح إنشاء جامعات خاصة ملحقة بالجامعات الكبرى تفتح الباب أمام رأسمال جديد فى المجتمع الجامعى ، وتؤدى فى الوقت ذاته إلى زيادة عدد الجامعات فى الدولة ، وفتح باب الاستثمار أو الاستعانة برأس المال الخاص ؛ خاصة وأن التعليم الخاص يختلف فى فلسفته عن التعليم الحكومى ، ويقترح أيضاً لعلاج مشكلة تمويل التعليم الجامعى ترشيد المناخ حاليا وتحديد سبل الانفاق ، وترشيد المجانية بحيث تكون للطالب غير القادر ماديا ويمكن أيضا فرض ضرائب خاصة بالتعليم وإصدار نماذج للتبرعات والهبات والتوسع فى التعليم غير المكلف ، أو عمل صندوق توضع فيه تبرعات الصدقة الجارية .

ويمكن البدء بإنشاء كلية جامعية نحن فى حاجة إليها ، تكون نواة لفرع من الجامعة وتشكل جوًّا من المنافسة بين الجامعات .

إن هذه الجامعات تمثل عونًا للدولة من قبل القطاع الخاص فى مجال الخدمات التعليمية ، كما أنها تمثل الطلب الاجتماعى المتولد من متطلبات سوق العمل وحاجتها

إلـى نوعيـة متميزة تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجيـة ولغات أجنبيـة وتعليم جيد ، ناهيك عن استيعاب الشباب المصرى الحاصل على شهادة الثانوية العامة، ولم يقبل فى كليات جامعية حكومية تتفق مع ميوله التعليمية واتجاهاته المهنية ، وهو قادر فى الوقت ذاته على تحمله النفقات التعليم التى تطلب منه .

يأتى هذا كله فى إطار أن قطاع التعليم ومخرجاته تمثل خطًّا رئيسًا من خطوط الدفاع القومى بما يكون لدى الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حاضرًا ومستقبلاً . وعليه .. فإن حق الدولة سيادى على التعليم ، باعتبار أن التعليم الجامعى منوط بإعادة إنتاج المواطنين ، وبما ينمى طاقات الإنسان ويحررها ليخترق بها واقعه المأزوم.

إن وضع التمويل الجامعى فى إطار النقاش والحوار يحتاج إلى معلومات وبيانات كثيرة يجب الحصول عليها، ويتم على أساسها حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة للتعليم الجامعى والعالى ، وحساب تكلفة الطالب الواحد الثابتة والمتغيرة ؛ خاصة وأن عدد الطلاب الجامعيين يزيد سنويًّا بنسبة تزيد عن الزيادة فى التكلفة المقررة لهم ، ذلك أن إصلاح التمويل يجب أن يتم على أسس علمية سليمة تعتمد على بيانات دقيقة للتكلفة ، وكيفية تدبير التمويل اللازم لها بما يتيح المنافسة بين الجامعات والمعاهد العليا، ويحقق فى الوقت نفسه التقدم لتلك الجامعات والمعاهد العليا .

إن هدف نهضة التعليم الجامعى هو إحداث نقلة نوعية فى مخرجات التعليم الجامعى لتحديث الدولة فى عصر تفجر المعلومات وثورة العلم والتكنولوجيا . والتعليم الجامعى على هذا النحو هو القاعدة والأساس للأمن القومى . وعليه .. فإن وظائف التعليم الجامعى قد تطورت ؛ لتصبح فى إطار المنافسة العالمية متناغمة مع تحديات العصر ورؤى المستقبل ولتتركز فى :

- تسليح الطلاب بمهارات وقدرات وثقافات عصر المعلومات .
- إعداد الخريجين إعدادًا متخصصًا يتفق مع مطلوبات الحياة .
- إتاحة التعليم للجميع ، وتأكيد أهمية التعلم والتدريب المستمرين .

- التفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .
- تنمية صيغ التعاون الدولى فى مختلف المجالات .

وقد شهدت الفترة من العام الجامعى ١٩٩٨/٩٧م حتى الآن فى مصر جهودًا حثيثة من أجل الارتقاء بالتعليم الجامعى ، يمكن عرض أهم ملامحها فى :

١- مجال ضبط الأداء الجامعى :

من خلال التحسين النوعى للتعليم العالى للكليات والمعاهد العليا ، وتطوير برامج ومناهج التعليم ، ووضع برامج للعلوم الحديثة والمستقبلية لتحقيق المحتوى العلمى للمناهج بمطلوبات المنهج واحتياجات سوق العمل المتغيرة، وتنمية المهارات والقدرات بما يتمشى مع التقدم العلمى ، واستخدام نظم تعليمية حديثة تؤدى إلى الاستغلال الأمثل للطاقات ، مثل : التعليم المفتوح، والتعليم من بعد لتحقيق التعليم المستمر. وعدم بدء الدراسة فى أية كلية جديدة ، قبل التأكد من توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لحسن أداء العملية التعليمية ، وضم كليات التربية النوعية ورياض الأطفال إلى الجامعات الواقعة فى نطاقها لإرساء قيم الجامعة وتقاليدها بين عناصر العملية التعليمية فى هذه الكليات أساتذة وطلابا وإمكانات .

ويبلغ عدد هذه الكليات (١٧) كلية تربية نوعية ، بالإضافة إلى كليتين لرياض الأطفال ، وإقرار أول خطة استراتيجية لتطوير التعليم العالى حتى عام ٢٠١٧ م تتضمن تنفيذ (٢٥) مشروعاً للتطوير ، وفقاً لبرنامج زمنى محدد : على المدى القصير (٢٠٠٠/٢٠٠٢م) ، وعلى المدى المتوسط (٢٠٠٠/٢٠٠٥م) ، وعلى المدى الطويل (٢٠٠٠/٢٠١٧م) ، وهى :

إعداد تشريع جديد للتعليم العالى، وإعداد خريطة لمنظومة التعليم العالى ، تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين ، وإنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية وتطوير نظم وآليات الاختبار ، والتطوير الشامل للبرنامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية ، وتطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالى، وتطوير المكتبات ومصادر المعلومات والموارد التعليمية ، وتطوير المعاهد العليا والمتوسطة ، وتقييم وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالى ، وتعميق

استخدام تقنية المعلومات وتطوير نظم دعم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا ، وإعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية ، وإنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئات التدريس ، وتطوير نظم وبرامج الدراسات العليا ، ودعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى ، وتحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى ، وإنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية فى منظومة التعليم العالى ، وتعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات ، وإنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى ، وتنمية التبادل والتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج ، والتنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب ، وتنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والموهوبين ، ودعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها ، وتنمية مصادر إضافية متعددة لتمويل التعليم العالى ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد ، وإنشاء نظام قومى لتعادل المؤهلات الدراسية .

٢ – مجال أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم :

من حيث رفع مكافآت التفرغ العلمى لطلاب المنح بالجامعات ، بما يعادل مرتب المعيد والمدرس المساعد ، وتنفيذ خطة لإيفاد أكثر من ألف مبعوث للخارج على مدى خمس سنوات وفقاً لنظام الإيفاد فى بعثات خارجية أو داخلية أو نظام القنوات العلمية والإشراف المشترك ، بالإضافة إلى المهام العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لمدة تتراوح بين ستة شهور وعام ، فضلاً عن بعض المنح التدريبية القصيرة التى تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة شهور ، بتكلفة إجمالية قدرها مليار جنيه ، وإنشـــاء جـــوائز الأداء الجامعى المتميز لأعضاء هيئة التدريس على مستوى كل جامعة فى مختلف فروع العلم والمعرفة ، وإنشاء صندوق كفالة وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للسادة أعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن السبعين وأسرهم .

٣ – مجال شئون الطلاب :

من حيث إنشاء جهاز بكل جامعة لنشر وتوزيع الكتاب الجامعى ؛ بهدف التيسير على الطلاب وتوفيره بسعر مناسب وضمان وصوله لهم فى وقت مبكر مع المحافظة على حق عضو هيئة التدريس فى الحصول على عائد مجز وتشجيع التأليف المشترك للكتب الجامعية ؛ بحيث يتم إعدادها بواسطة أكثر من أستاذ وبإشراف القسم العلمى . ووضع ضوابط لقبول حملة الشهادات الثانوية الأجنبية المعادلة لشهادة الثانوية العامة تكفل تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب ، واحتساب درجات مواد المستوى الرفيع للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة عند الالتحاق بالجامعة ؛ بحيث يتم إضافة ما يزيد عن خمس درجات فى مادة واحدة فقط إلى المجموع الكلى للدرجات ، وإنشاء عيادة طبية شاملة فى كل كلية ، يتم تزويدها بالإمكانات اللازمة وتعمل (١٢) ساعة يوميا لخدمة الطلاب ، وتوزيع منحة مبارك لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وقدرها مائة مليون جنيه ، ووضع الضوابط الكفيلة بوصولها إلى مستحقيها .

٤ – مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

من حيث توفير كمبيوتر لكل طالب بأسعار مخفضة ، وبنظام التقسيط بالاتفاق مع وزارة التعليم العالى وكل من وزارة الإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع ، وتحقيق اتصال مليون طالب جامعى بالإنترنت ، من خلال اشتراكات مجانية عبر البنية التحتية الرقمية التى تتيحها الشركة المصرية للإنترنت والبنية الرقمية ، وتوقيع بروتوكول بين وزارة التعليم العالىوبعض الشركات العالمية لتوفير البرامج التى تنتجها الشركة للطلاب كما يتم تحديث البرامج دوريا ، وعقد اتفاقية لدعم العملية التعليمية الجامعية من خلال الحصول على حزم برامج لإدارة قواعد البيانات وتطوير نظم المعلومات واستخدامها فى كليات الهندسة والحاسب الآلى ، كما توفر التدريب لمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس وتأهيل خمسة طلاب من كل كلية للحصول على شهادة فنية معتمدة عالميا

بتكلفة . وأيضاً توقيع اتفاقية لدعم التعليم الجامعى بتقديم حزم برامج الحاسب الآلى ، وتقدر قيمتها بحوالى مليونى دولار مجانًا منحة لكل كلية لاستخدامها فى الأغراض التعليمية والبحثية ، وتوقيع اتفاقية لمشروعات الإنترنت ؛ بهدف تسويق كوادر الخريجين لإيجاد فرص عمل ، وفقًا لمستحدثات أسواق العمالة العالمية والمحلية .

٥ – مجال دعم الأنشطة الطلابية :

من حيث فتح أبواب الاستادات والنوادى الرياضية التابعة للجامعات أمام الطلاب والشباب من سكان المناطق المحيطة ، خلال فترة الإجازة الصيفية لممارسة مختلف الأنشطة ، ودعم معهد إعداد القادة بحلوان وتطويره ؛ بهدف غرس الانتماء فى نفوس الشباب ، وإعداد قيادات متميزة واعية بالولاء وحب مصر من خلال المحاضرات التثقيفية والندوات الفكرية والأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية . وتنفيذ أسبوع شباب الجامعات ؛ بهدف تدعيم أواصر العلاقات بين شباب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس ، حيث يشارك أ كثر من خمسة آلاف شاب من جامعات مصر ومعاهدها فى مسابقات رياضية وثقافية واجتماعية فى ظل تنافس شريف ، ناهيك عن التعاون مع وزارة الشباب فى تنفيذ رحلات مجانية إلى الأقصر وأسوان ، خلال إجازة نصف العام بهدف تعريفهم بتاريخنا وحضارتنا وذاكرة أمتنا .

٦ – مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة :

من حيث عقد مؤتمر سنوى لتسويق الخدمات الجامعية لتطوير القدرات الجامعية لخدمة المجتمع وتعظيم الطلب المجتمعى على الخدمات الجامعية ، وربط الجامعات ومراكز البحوث بقطاعات الإنتاج ، وتوجيه البرامج وطرق التدريب لاحتياجات سوق العمل ، ودعوة رجال الأعمال للمشاركة فى إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة . وإنشاء قنوات تعليمية ، عن طريق القمر المصرى بالتعاون مع وزارة الإعلام وبث برامج تثقيفية وتعليمية ، بدأ العمل بها منذ نوفمبر ١٩٩٨ م.

٧ – مجال التعليم الفنى العالى :

من حيث مشروع تطوير (التعليم الفنى) وإيفاد مبعوثين للحصول على الدرجات العلمية فى التعليم الصناعى والتكنولوجيا ، وإنشاء شبكة تطوير معامل الوسائط المتعددة ؛ بهدف تحديث الكليات والمعاهد العليا وربطها بشبكة اتصالات متقدمة ، وربطها بمركز الحاسب الآلى التابع لوزارة التعليم العالى ، وإدخال تخصصات حديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة والتسويق لمسايرة متطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وتطوير أداء القائمين بالتدريس بالمعاهد العليا ، ووضع الخطة الاستراتيجية لتطوير المعاهد الفنية فوق المتوسطة فى معرض النقاش والحوار بين رجال الأعمال والغرف الصناعية والتجارية والجامعات والنقابات والمهمومين بالتعليم الفنى .

٨ – العمل على إنجاز مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية :

حيث استغرق تنفيذ هذا المشروع أكثر من عشرة أعوام بتكلفة قدرها (٢٠٠) مليون دولار ؛ ليكون مركزا للإشعاع الفكرى وملتقىً لمختلف الحضارات فى العالم . وما يبقى هو إحياء تقليد عيد العلم والإبداع بهدف تكريم النابغين فى الآداب والفنون والعلوم ؛ من أجل تشجيع العلماء على مزيد من البذل والعطاء ، وحث شباب الباحثين على مواصلة التفوق والإبداع .

إن الأرقام ودلالتها تعكس بوضوح اهتمام الدولة بالتعليم الجامعى ، فقد :

- زادت أعداد الكليات من ١٤٦ كلية عام ١٩٨٢/٨١م إلى ٢٦٦ كلية ومعهدا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٢ %.
- زاد عدد أعضاء هيئة التدريس من١٠٥٤٤ عضوًا عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٣٠٤٨٦ عضوًا عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٨٩% .
- زاد أعداد معاونى هيئة التدريس من١٤٩٥٩ عضوًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١٨٨٨٥ عضوًا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٢٦%.
- ارتفع عدد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية من ٩١٠٤٨ طالبًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ٢٠٠٥٨٦ طالبًا عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٢٠% .
- ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالجامعات من ٥٠٨٤٣٨ طالبًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١١٧٥١٥٥ طالبًا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٣١% .
- ارتفعت أعداد الخريجين من الجامعات للمرحلة الجامعية الأولى من ٨٢٢٣٧ خريجًا عام ١٩٨٢/٨١ إلى١٩٥١٥٦ خريجًا عام١٩٩٩/٩٨ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٣٧%.
- ارتفع عدد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا من ٥٨٦٩٠ خريجًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١١٩٧٣٤ خريجا عام٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٠٤% .

- وارتفع عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من٧٥٧٨ خريجًا عام١٩٨٢/٨١م إلى٢٧٤٨١ خريجًا عام ١٩٩٩/٩٨ م ، بنسبة زيادة قدرها ٢٦٣%.

- شهدت الجامعات ارتفاعًا ملحوظًا فى موازناتها ؛ حيث بلغت ٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٤٣٩٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة مقدارها ١٧٣٣% .

- وقد انعكس ذلك إيجابيًا على متوسط نصيب الطالب من الموازنة ، حيث ارتفع من ٤٧٢ جنيهًا عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٢٥٠٤ جنيهات عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ٤٣١% .

- وارتفع عدد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية من ٤٦٧٩٦ طالباً عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٠٧٠٩٧ طالبا عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٢٨% .

- كما تطور التعليم العالى غير الجامعى ، ففى مستوى المعاهد العليا كان عددها عام ١٩٩١/٩٠ م ثلاثة معاهد ، وعدد المقبولين بها ٥٣١ طالبًا وعدد المقيدين ١٢٣٥ طالبًا . وقد ارتفع عدد هذه المعاهد العليا غير الجامعية إلى خمسة معاهد عام ٢٠٠٠/٩٩م ، وعدد المقبولين بها إلى ١٧٢١طالبًا ، وعدد المقيدين بها إلى ٦٢٩٢ طالبا .

- أما المعاهد الفنية الصناعية والتجارية والفندقية والخدمة الاجتماعية ، فقد كان عددها عام ١٩٩١/٩٠م (٤٥) معهدًا فنيًّا ، وعدد الطلاب المقبولين بها (٥٣٠١٧) طالبًا ، والمقيدون بها عددهم (١٠٨٧٠٨) طلاب ، وقد زاد عددها إلى ٤٧ معهدًا فنيًّا عام ٢٠٠٠/١٩٩٩م ، وعدد المقبولين بها (٥٢٨٠٣) طلاب ، وعدد المقيدين بها (١١٠٠٢١) طالبا .

- وهذه المعاهد الفنية موزعة على ١٧ محافظة من محافظات مصر .

وفى إطار حرص الدولة على التوسع فى التعليم الجامعى والعالى ، شجعت القطاع الخاص على المشاركة بإقامة الجامعات الخاصة ؛ كى تكون رافدًا إضافيًّا لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى ؛ الأمر الذى يشكل نوعًا من التنافس من أجل الارتقاء بجودة

التعليم الجامعى ، وتخفيف العبء على الجامعات الحكومية ، ويساعد على توسيع الشرايين بزيادة نسبة المقبولين فى التعليم الجامعى ، وحتى ترتفع نسبتهم من ٢٢% إلى أكثر من ذلك بتوفير المناخ الصالح لاستزراع هذه الجامعات الخاصة ، التى يمكنها أن تقدم خدمة تعليمية جيدة ؛ حيث يتحمل الطلاب ماليا مسئولية تعليم أنفسهم.

وتتحمل الدولة عبء وضع القرار الجمهورى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية موضع التنفيذ ، وتشكيل لجنة لمتابعة الجامعات الخاصة بما يكفل حسن قيام هذه الجامعات بمسئولياته ، وأن تكون إضافة لما هو قائم . وعليه .. فقد تم إنشاء جامعات خاصة أربعة ، تصل أعداد كلياتها إلى (٢٧) كلية يعمل بها (٦٣١) عضو هيئة تدريس ، و (٢٣٣) من معاونيهم ، أما الطلاب المقيدون فقد وصل عددهم عام ٢٠٠٠/٩٩م إلى (١٠٩١٢) طالبا ، وبحيث وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى الطلاب (١ . ١٣) فى كلياتها النظرية والعملية على السواء .

وأما المعاهد العليا الخاصة فقد بلغ عددها (٥٣) معهدًا خاصًّا فى عام ٢٠٠٠/٩٩م ، مقابل (١٨) معهدًا خاصًّا عام ١٩٩٤/٩٣ م ، كما بلغ عدد المقبولين بهذه المعاهد (٥٦٨٦٥) طالبًا فى العام ٢٠٠٠/٩٩م مقابل (٥٠٤٧١) طالبًا فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٧% ، وبلغ عدد المتخرجين فى هذه المعاهد (٢٤١١٦) طالبًا فى العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨م مقابل (١٢٨٢٦) طالبًا فى عام ١٩٩٤/٩٣م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٨% ، وهى منتشرة فى (٢٦) محافظة من محافظات مصر .

وإذا كانت عدد المعاهد المتوسطة الخاصة قد توقف عند (١١) معهدًا منذ عام ١٩٩٥/٩٤ نتيجة تركيز أصحاب المعاهد الخاصة على إنشاء المعاهد العليا دون المتوسطة . فإن عدد الطلاب المقبولين بها عام ٢٠٠٠/٩٩م بلغ (١٧٨٦٢) فى مقابل (٨٨٥٥) فى عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة زيادة قدرها ١٠٢% .

إن هذه الدلالات الكمية تشير إلى أن التعليم الجامعى والعالى فى مصر قد خطا خطوات واسعة فى طريق التطوير والتحديث ؛ تأكيداً على أن التعليم حق من حقوق

الإنسان المصرى ، والتوسع الكمى والكيفى فيه إعمال لمبدأ ترفعه مصر ، هو (التعليم للجميع) ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية ، وأنه معبر لبناء مصر الحديثة .

٤ ـ إشكاليات فى الجامعات :

أهداف التربية من أهم مدخلات فكرها وتطبيقها ، بل ليس هناك تجاوز فى اعتبارها موجهًا للتربية ، ومعيارًا لتقويمها . ومع تألق فكر المدرسة السلوكية، انطلقت معالجة جديدة للأهداف التربوية امتدت إلى التطبيق والتجريب ، وغالبًا ما ركز هذا الانطلاق على تحليل المعرفة بطرق جديدة ، وتدريسها باستراتيجيات مستحدثة ، وقياسها بأدوات متنوعة ، وبذلك انتقل محور الارتكاز من المعرفة إلى الطالب ، ومن الوصف إلى السلوك ، ومن العمليات العقلية إلى الأداء ، ومن الوظيفة إلى الممارسة .

إن التعليم الجامعى والعالى له خصوصيته فى جميع مراحل التعليم ، فهو يعدّ القوى العاملة عالية المستوى ، ويؤثر مباشرة على قطاعات الإنتاج والخدمات ، ويغذى مراحل التعليم السابقة عليه فمخرجاته هى مدخلات التعليم العام والفنى ، كما أنه يمدّ مراكز البحوث بالباحثين ، ناهيك عن ارتفاع كلفته المباشرة والضائعة ، ويضم صفوة للتحصيل الدراسى بمقاييس الامتحانات مع عدم وجود مراحل تالية له تعالج نقص آثاره أوضعف كفاءته.

إن هذه الاعتبارات تدعو إلى أهمية مراجعة أهداف الجامعة عن طريق خبرائها ومستهلكى منتجاتها ، غير أنه وعلى المستوى القومى فإن الجامعة تكتفى بمهمة الإعداد، دون متابعته من حيث الجودة والكفاءة المناسبة والصلاحية ، بل وأحيانًا تقطع صلتها بالخريجين ، وتحرق ملفاتهم بعد بضع سنين ، وأجهزة الإنتاج والخدمات لا تشترك فى صناعة التعليم الجامعى ، حيث الانفصال الشبكى بين الجامعة واحتياجات المجتمع، سواء القريبة أو البعيدة ، الحقيقية والطارئة ، القطرية والقومية ، الثابتة والمتجددة . إن المأمول هو مراجعة وفحص الأهداف الجامعية ؛ من أجل خدمة التنمية الداخلية والعربية والأفريقية حاضرًا ومستقبلاً ، وترشيد القوى العاملة ، وخدمة الجامعات الجديدة والعربية، وتقليل نسبة الفقد فى رأس المال البشرى والمالى داخل الجامعات ، وربط الجامعة بخطط التنمية خدمة للتنمية وللجامعة .

والتقويم والمراجعة ليسا فقط أرقامًا ونسبًا ومعادلات ومعاملات ، بل إنها عملية مركبة لارتباط الظاهرات الكيفية بالكمية ، وصعوبة قياس ناتج التعليم الجامعى مستقبلا .

إن التقويم يتم وفقًا لمستويات ومؤشرات وأبعاد ، أهمها :

١ – مستويات المدخلات من أهداف وبرامج تدريس وتقويم وميزانية ومبانٍ وهيئة تدريس وإدارة ، ثم المخرجات من خريجين وبحوث وقيمة مضافة وفعالية .

٢ – مؤشرات الجانب الكمى، مثل: معايير القبول ، ومعدل القبول والتسجيل، والنجاح والرسوب والتسرب ، وكلفة الطالب ، ومعامل المدخل إلى المخرج (عدد سنوات المرحلة مقسومة على عدد سنوات كل خريج)، ومعامل الإنتاجية(عدد الخريجين مقسوما علىعدد سنوات تخرجهم)، ونسبة هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب ، وتوزيع ساعات الدراسة، ثم مؤشرات الجانب الكيفى ، مثل : مستوى التحصيل وأداء الخريجين ، واتجاهاتهم نحو الدراسة والمهنة ، وتقديرات مسئولى الإنتاج عنهم .

٣ – مؤشرات اختلاف الأبعاد مثل البعد الحقيقى والظاهرى ؛ فالتعليم متعدد الزوايا لا نرى غالبًا غير واحدة منها . ومن مظاهر اختلاف أبعاد التعليم الجامعى : التسرب إلى خارج النظام والتسرب إلى داخله ، ويعنى التواجد الجسمى دون الحضور التعليمى وهى حالة معقدة يصعب قياسها ، وتقل الكتابة عنها رغم أهميتها : فما أسباب التواجد بالجسم دون حضور بالشخصية ؟ وأيهما أجدى عدم الحضور أم التواجد دون حضور ؟ وكيف نرفع مستوى اهتمام ومثابرة المتواجدين لكى يصبحوا حاضرين ؟ ومن المؤشرات التى يعنى بها التقويم : النجاح الكمى والرسوب الكيفى ، ثم الرسوب أثناء الدراسة والرسوب بعد الانتهاء من الدراسة .

٤ – الأهداف المعلنة والأهداف الضمنية . فعلى المستوى القومى هناك فجوات فى صياغة أهداف الجامعة وترتيبها ووسائل ترجمتها وقياسها ، والفارق بين المعلن والضمنى ، أو ما يسمى الهدف نظريًّا . والهدف فى الواقع ، إن الجامعات تحدد أهدافًا تطبع فى دساتير وتصاغ فى قوانين ، وتجند لها الإمكانات وتحشد لها الوسائل . إلا أن ذلك لا يلغى وجود أهداف أخرى ، بعيدة عن التناول نائية عن

التحليل ، تؤثر على فكر المخطط والإدارى وسلوك الأستاذ والعميد . وفى تقديرى أن معالجة الأهداف الضمنية تقتضى شجاعة ومصارحة لاكتشاف الثغرات ، ثم زراعة الأهداف المعلنة فى أرض صالحة وتربة مناسبة ؛ حتى لا تتحرك الجامعة فى طرق مسدودة .

إن أهداف التعليم الجامعى – كما تتضح فى الفكر التربوى العالمى والعربى – يمكن بلورتها فى العشرة الأهداف التالية :

١ – نقل المعرفة ، وهذا النقل يتم بوسائل متعددة ، منها : التدريس وإعداد المراجع والتأليف والترجمة من وإلى اللغة القومية . وهى عملية يلزمها استيعاب لمنجزات العلم ، وإتقان اللغات الأجنبية واستخدام التقنيات الحديثة والإنترنت ، ومتابعة الدوريات المتخصصة والمصادر الأساسية وربط المكتبات بشبكة المعلومات العالمية .

٢ – تبسيط المعرفة حيث فرضت التغيرات على الجامعة أن تسهم فى برامج تثقيف وتأهيل وتدريب وتجديد وتنشيط وإعادة تكيف وتدريب مكثف وتعليم مفتوح وتعليم مستمر . وهى برامج تشمل طلابًا وخريجين وباحثين وفنيين منتظمين ومنتسبين حرفيين ومهنيين .

وهذا التنوع والاتساع يخدم عددًا كبيرًا ؛ خاصة مجتمعات التعليم المفتوح والتربية المستمرة بطول الحياة وعرضها وعمقها. والجامعة بمفردها أو مع غيرها تقدم المعرفة مبسطة واضحة منتشرة مطبوعة ومصورة مسموعة ومرئية أو هما معا .

إن ظروفنا تفرض ضرورة إسهام جامعاتنا فى التثقيف العلمى والتبسيط المعرفى وتقديم الخدمة والمشورة ، متعاونة مع النقابات المهنية وأجهزة التدريب ووزارات الثقافة والإعلام والسياحة ، ويتم ذلك من خلال أنشطة الجامعة شريطة أداء رسالة تبسيط المعرفة بمنهج العلم وضمير العلماء .

٣ – إعداد أطر فنية عليا شريطة تحليل مطالب المجتمع وإنتاجها ، والمشاركة فى استطلاع المستقبل ، ورفع كفاية هيئة التدريس ، وتوجيه طاقاتها لتحقيق مطالب القوى العاملة ، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء والبحث والتنبؤ والتخطيط والرقابة والتقويم . إن ثمة تطورات عميقة يمكن أن تلحق بالعمل الجامعى لو آمن أعضاء هيئات التدريس بأن مهنتهم تحتاج إعدادًا خاصًّا ، ولو وجدت فرص التدريب الحقيقى وليس مجرد التلقين والإلقاء فى برامج تأهيل المعلم الجامعى ، وظيفتها مكافحة التلقين والإلقاء .

٤ – إعداد الباحثين ، وإذا تحققت هذه الوظيفة بالدرجة المطلوبة فإن الجامعة تخدم نفسها ، وتسهم فى النمو العلمى ، وتحقق مطالب التنمية ، وتعدّ الباحثين لها ولسائر القطاعات .

وبمنطق اقتصاديات التعليم فإن الجامعة تنجز البحث وتصدره لمؤسسات أخرى ، وهذه المؤسسات تستثمر البحث لحل مشكلاتها وزيادة دخلها ، وزيادة الدخل ترفع من أسهم الجامعة لدى أجهزة اتخاذ القرار ، وهذه الأجهزة توفر ميزانية أكبر للجامعة وللبحث العلمى .

ورغم هذه الدورة فلا يزال النقص جوهريا فى بحوث الجامعات العربية، فمعظم هذه البحوث تغلب عليها الفردية والرغبة فى الحصول على درجة علمية أو ترقية ، فهى تعالج قضايا أكاديمية ومشكلات متوهمة أو ضعيفة الصلة بمؤسسات الإنتاج والخدمات . والذى يزيد من هذه الفجوة والجفوة ثلاثة أسباب **أولها** افتقاد خريطة بحثية شاملة متكاملة مما يضطر بعض الباحثين لاصطناع مشكلة ، أو تكرارها . **وثانيها** عدم استثمار نتائج البحوث مما يفقدنا ليس فقط جهد الباحث بل روح الباحث الملتزم ، فعدم تطبيق نتائج البحوث يطفئ مهارات البحث ويضعف الدافعية ويقطع سلسلة الاستكشاف والتحدى . **وثالثها** حدوث حساسية بين الجامعة ومؤسسات إنتاج واستهلاك البحوث مما يعرقل حركته من جهة ويدفعه للاستغراق فى بحوث نظرية وأساسية .

٥ – الإضافة إلى المعرفة وهو ما يميز الجامعة عن غيرها من مؤسسات التعليم ؛ لهذا ذاع أن مهمـة الجامعـة الأساسـية تشـكيل المعرفـة والإعـداد لتشـكيلها لا مجـرد التحصيل والإحاطة بالمعلومات الجاهزة . والمهم هنا ملاحظة سرعة تحول المعرفة إلـى تقنيـة ومنـاهج دراسية ، وارتبـاط الإضـافة بإعداد البـاحثين ، وتزايـد الإضـافات نتيجـة تلاقح التخصصـات ، وتزايـدها نتيجـة جهـد العمـل الفريقـى ، وتزايـد الاهتمـام بالدراسات العليا . من هنا تبدو ضرورة إيجاد (بنك عربى للبحوث) يمولها ويتابعها ويستثمرها وينسق خططها .

٦ – المشـاركة فـى صـنع القـرارات .. إن الحجـم الحـالى للجامعـة ، والـوزن العلمـى لأسـاتذتها ، والـوزن السياسـى لطلابهـا ، وعراقتهـا فـى البحـث، وضـمها لقيـادات المستقبل يفرض مشاركتها فتصميم بدائل المستقبل.

٧ – خدمـة الفلسـفة القوميـة ، عن طريـق قيـام الجامعـة بتحليل ثقافـة مجتمعهـا ودراسـتها وليس مجـرد الاقتصـار علـى تدريسـها ، وهـى تتميـز فـى رسـالتها عـن غيرهـا مـن مؤسسـات الدعايـة والإعـلام ، كمـا يجـب أن تمتـد لتحديـد تصـور قـومى للعلـوم الإنسانية ، وجعل هدفها التغيير الفعلى لمجتمعها ؛ بحيث تعطى الأساس النظرى الكافى لممارسة العمل الوطنى .

إن تنمية الانتماء القومى لا يجدى فيها وعظ أو تلقين ، وخدمة الفلسفة القومية لا يصلح لها ضغط أو إكراه . ومن غير مناخ صحى ملتزم وشريف ، تفقد الجامعة قدرتها على الحوار بالعلم وتقتصر على تدريسه .

٨ – توجيـه التعليم السـابق لهـا بحكم أن الجامعـة متصـلة بقمـة المعرفـة وتضـم بعـض قياداتهـا ، فلابـد أن تتـولى مسـئوليتها تجـاه مـا يسـبقها مـن نظـم تعلـيم . المشـاركة ضـرورية فـى التخطـيط ورفـع مسـتوى الخدمـة التعليميـة وتلـك ليسـت مهمـة كليـات التربيـة بل جميـع الكليـات ، ونتمنـى أن يحـدث ذلـك فـى تشـارك بعيداً عـن الصـراع والتنافس .

٩ – تنميـة التعـاون الدولى ؛ حيـث إن السـلام الدولى ليس فقـط ضـرورة لتقدم العـالم بـل أصـلا لاستمرار الحياة على الأرض . ومن هنا ينبغى على الجامعة أن تعمق أسس

السلام الدولى فى فلسفة المناهج ومحتواها وفى الأنشطة الطلابية والتبادل الثقافى فى الزيارات واللقاءات . إن الاستراتيجية هنا تقوم على أساس أن العالم وحدة واحدة ، ولا ينبغى أن يكون تقدم دولة على حساب دولة أخرى أو سعادة شعب فيه على حساب شقاء آخر . والحدّ الأدنى لذلك أن توجه الجامعة شبابها توجيهًا علميًّا خاليًا من التعصب أو العنصرية أو الاستعلاء .

١٠ - تنمية شخصية طلاب الجامعة ، بهذه الوظيفة الأخيرة للجامعة يصبح لكل طالب شخصية متميزة ، فلكل إمكاناته وطاقاته وقدراته ومواهبه التى تحتاج إلى الصقل والبلورة والاستثارة والاستثمار .

وهذه الوظيفة للجامعة تتطلب دراسة شاملة لطلابها من زوايا سياسية واجتماعية ودينية ونفسية ، وتنمية شخصية أساتذتها بأساليب مستحدثة تناسب مسئولياتهم وخبراتهم ، وتغيير أساليب الإدارة غير الوظيفية ، وتوافر مساحة من الحرية لإدارة شئون الجامعة دون تسلط أو تدخل ، والاهتمام بالأنشطة والفعاليات ، والسعى نحو رفع كفايتها الداخلية والخارجية ، وإذا تحقق ذلك فسوف تصبح الجامعة حية وحيوية جادة وعلمية .

لقد جاءت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠ متضمنة المشروعات المقترحة للتطوير ، ومنها : المشروع الثامن عشر ، وهو إنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى ؛ بهدف دراسة مستوى التناسب بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا من حيث طبيعة التأهيل العلمى والتدريب العملى والتكوين الذهنى والفكرى وتكامل الشخصية مع متطلبات وتحديات العمل فى مؤسسات المجتمع ، وإعداد إحصاءات ، تساعد على قياس انعكاسات مخرجات العملية التعليمية على سوق العمل ، واتخاذ القرار بشأن التطوير المنشود .

إن هذا المشروع هو حلقة أساسية وضرورية من حلقات مسيرة تطوير التعليم المصرى المتنامية ، وهو فى الوقت ذاته يؤكد أن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات

البشرية، وأن التعليم سلسلة من العمليات التى تمكن الفرد من استثمار طاقاته المختلفة من أجل السيطرة على بيئته ، وتحسين وضعه ، وتحقيق الكرامة الإنسانية .

إن أزمة التعليم أحد جوانب الأزمة العالمية ومع ذلك فهو جزء أساسى من الحلّ، وقد أصبحت النظم التعليمية فريسة ثلاث علل: وفرة المعارف ، وعدم التوافق المهنى، وعدم الملاءمة. لقد أصبحت أهم وظائف التعليم هى تعليم الفرد كيف يتعلم ، فالتعليم الذى كان ينظر إليه فى الماضى باعتباره تلقيا هو الآن عملية مستمرة ، يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع ، كما أصبح تعلم كيفية التغير إحدى غايات التعلم ؛ ذلك أن رجال اليوم ونسائه الذين تربوا على الالتزام بيقينات محددة يتعين عليهم الآن كما سيتعين عليهم أكثر فى المستقبل أن يرقبوا عن كثب تطور العالم الذى يحيط بهم ، وأن يعيشوا فى عالم من التعقيد وعدم اليقين .

وعليه .. فإنهم فى حاجة إلى تطوير قدراتهم على الإبداع ، والتكيف مع التغيير المتسارع ، وإدارة الأوضاع غير المستقرة على النحو الذى يجعلها أوضاعاً خلاقة .

لقد أمست الحاجة ماسة إلى التغيير التربوى ، وقد سادت أرجاء المعمورة مشاعر الاستياء والتذمر من أداء النظم التعليمية ؛ حيث إن إشكاليات النظم التعليمية تتحدد فى ثلاثة عوامل رئيسة ، هى : تحديد أساليب أكثر فاعلية لربط التعليم بالعمل ، ومراجعة أساليب الإدارة لتشمل مزيدًا من اللامركزية وتطوير نظم تقويم مخرجات التعليم ، وتعديل الخطوط العامة للتدريس التى تحكم العملية التعليمية فى قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى الديمقراطى .

إن الحاجة للتغيير لا تستند إلى رؤى ماضوية بقدر استنادها على تحديات المستقبل ، والتى تتبلور فى إنشاء رابطة بين التعليم واحتياجات سوق العمل ، واستمرار مواءمة موارد التعليم مع الحاجة للتكيف المتواصل طوال الحياة ، والتربية القومية والوطنية ، وتجديد طرائق التعليم والتعلم ، وتنحية الأساليب البيروقراطية فى الإدارة .

وترتبط التعقيدات بالتغيير التربوى بظهور عاملين جديدين فى الموقف الراهن ، هما : عولمة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والأهمية التى يعطيها المجتمع

للمعرفة والمعلومات . والعاملان يتصلان بغايات وأهداف التربية وطرائق ونظم إدارتها ؛ ذلك أن التغيير التربوى يتطلب معلومات، وقدرة على الحوار والتوافق مع التنوع ومسئولية أكبر عن النتائج ، مما تسهم فيه الاستراتيجيات التخطيطية بآلياتها ومراحلها .

إنّ المعضلة الكبرى التى يواجهها التعليم وخاصة الجامعى هى ضعف كفاءته الخارجية ، من حيث : نوعية الخريجين ، ومدى تطابق إعدادهم وتدريبهم مع حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى قدرة سوق العمل على استيعابهم ؛ خاصة فى ظل غياب خطط القوى العاملة ، والنقص فى نسبة خريجى التعليم العالى بالنسبة إلى الشريحة العمرية (١٨ – ٢٣) ، ووجود فائض فى خريجى التخصصات النظرية .

إن جامعات القرن الواحد والعشرين عليها أن تواجه أمرين : عليها أن تستمر فى الاهتمام بوظيفتها الدراسية مستوعبة معطيات مجتمع المعرفة ، فى إطار مفهوم أوسع من التعليم مدى الحياة ، كما أنها مسئول عن مواجهة مجتمع المعرفة فى المستقبل بمنافسين جدد من منظمات التعليم التى تشمل كل منظمات المجتمع .

إن الإشكاليات التى تواجه التعليم الجامعى فى عالم سريع التغير تتحدد فى : الملاءمة أى دور تعليم الكبار ورسالته ومهامه وبرامجه ونظم توصيله فى المجتمع ، وكذلك المسائل المتعلقة بالمساواة والمحاسبة والتمويل والحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسى ، ثم الجودة وتشمل كل وظائف وأنشطة التعليم العالى ، والتدويل أى إضفاء الطابع العالمى الدولى .

إن وضع التعليم العالى فى إطار التحديث المنشود ينطلق من قناعات عدة . منها أنه يشكل أحد المفاتيح لتحريك عجلة العمليات الأوسع نطاقا اللازمة للتصدى لتحديات العالم المعاصر ، ومنها أن مؤسسات التعليم العالى تشكل عاملاً ضروريًّا فى التنمية وتطبيق الاستراتيجيات وللسياسات التنموية ، ومنها أن ثمة حاجة إلى توافر رؤية جديدة على صعيد التعليم العالى، تجمع بين مقتضيات عالمية التعليم على هذا المستوى وضرورة توافر مزيد من الملاءمة بغية الاستجابة لمتطلبات المجتمع .

إن من أهم نماذج جامعات المستقبل نموذج الجامعة المنتجة/ الإيجابية بتحويل الجامعات إلى مؤسسات إنتاجية لا خدمية ، على غرار كلية الطب ؛ حيث يقدم موظفوها وطلابها خدمات للجماهير ، وتتقاضى لقاءها أجورا معينة ، تسدد بهذه الطريقة كثيرا من نفقاتها ، وتؤمن لنفسها نوعًا من الحرية الأكاديمية النسبية . وفى هذه الجامعات يتآخى التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع ؛ حتى تحل إشكاليتها فى نطاق الأنظمة التعليمية المعروفة عالميا مشفوعا بتعديل جذرى فى المناهج التعليمية . إن نموذج الجامعة المنتجة يتلافى الصيغ المصطنعة والهدر وسائر المحاذير فى الجامعة التقليدية، كما يقتل عقلية المصنع فى إطار التكامل بين التعليم والبحث والعمل، ويتغلب تدريجيًّا على عقلية السوق وعقلية الهيمنة على الآخرين .

وهناك الجامعة الإيجابية ، وهى رؤية موسعة تعنى تكيف الجامعة الإيجابى فى عملية البحث عن نموذج وممارسة مؤسسية محددة بالاحتياجات والشروط والإمكانات، التى تميز خصوصية مؤسسات التعليم العالى والمجتمعات المحلية . كذلك يطرح نموذج التعليم التعاونى وهو نوع من التعليم يقوم على المزج بين الدراسة والعمل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج . والتعليم هنا يحقق مزايا متعددة وأهدافًا متنوعة ، منها : تخفيف الطابع النظرى المجرد الذى يسيطر على معظم مناهج الجامعات ، وكذلك الربط القوى بين التعليم وسوق العمل ، وكذلك إتاحة فرص التعليم للذين يعملون ولا تسمح لهم ظروفهم بالدراسة النظامية المستمرة ، وكذلك يسمح هذا النوع من التعليم استخدام إمكانات المؤسسات الإنتاجية فى التعليم مثل المصانع والورش الكبرى .

ويتحدث البعض عن أثر التعليم الكونى الطابع ، والذى يصل إلى المتلقى من خلال قنوات وشبكات متعددة وبصور متسارعة . وستنمو البنية المؤسسية التى يمارس التعليم عمله منها .. ستنمو من حيث الحجم والوظيفة، بحيث تصبح بمثابة مجتمع تعليمى ، وبحيث تؤثر على البيئة السياسية والثقافية والفكرية ، والتحول من نسق تعليمى مغلق إلى نسق تعليمى مفتوح، ويتحول المجتمع إلى مواقع مترابطة لعملية التعلم ، وتتوسع الأنشطة التعليمية خارج المؤسسة التعليمية وتفتح الخطوط الفاصلة بين النظام

التعليمى الرسمى والمؤسسات فى البيئة المجتمعية ، وهذا التأثير المتبادل يصبح مصدرا مهما للإبداع .

وهذا التحول يتم من خلال بعدين أساسيين : تنويع البناء المؤسسى للمجتمع التعليمى ، وتطوير مؤسسات جديدة تخدم المدى الواسع من الأغراض التعليمية .

وتتصاعد أهمية مفاهيم جديدة ، مثل : التعليم المستمر ، وتعليم الكبار ، والتعليم من بُعد ، والتعليم غير النظامى ، والتعليم المفتوح ، والتعليم الموازى ، والتعليم المتناوب .والتقنية هنا يلازمها تغيير سياسة المؤسسات وأشكالها وممارسات العملية التعليمية . إن نظم توصيل الخدمات التعليمية بالوسائط الفائقة تمثل نقلة فى التعليم نحو الحداثة والعولمة.

إن تأثير المعلوماتية فى سوق العمل والعمالة والتقدم التقنى الهائل يترتب عليه زيادة إنتاجية بحيث تختفى الوظائف التى لا تتطلب مهارات فى الصناعات الثقيلة، ويزداد الطلب على الوظائف التى تتطلب قدرات ومهارات معينة فى عمال الخدمات وصناعة المعلومات ، وهذا يساعد على أن يحتفظ أقل من ٥٠% من العاملين بوظائف دائمة مما يحدث تغيرات جوهرية فى البناء الاجتماعى ، وفى شكل المؤسسات .

وستحتفظ المؤسسات الناجحة بمجموعة أصغر من العاملين الدائمين وبمجموعة أكبر من الأشخاص الذين يكلفون بمهام محددة ومؤقتة ، ويترتب على الطبيعة الجديدة للعمل زيادة الحاجة إلى المؤهلات العليا ، وأصحاب المهارات الطموحة الملمين بالتقنيات الحديثة ، فضلاً عن القدرات التنظيمية المتقدمة .

ومن بين تطبيقات التخصص فى تقنية المعلومات تأهيل خريجيها للتخصص فمجالات عديدة من أهمها: إدارة العمل فى المؤسسات الحكومية ، والأمن العسكرى والمدنى، وإنشاء البنية الأساسية من طرق وكهرباء وشبكات مياه وصرف صحى ، ونقل المياه والنفط والغاز، وحركة النقل والمواصلات والطيران والتجارة الإلكترونية.

إن من أهم نتائج الثورة المعلوماتية تعاظم أهمية وجود قوة عمل متعلمة ، إلا أنه فى ظل حرية السوق يصبح التعليم أكثر تشوها فى تحويل رأس المال المادى إلى رأس مال ثقافى ، وستصبح المؤسسات التعليمة والمؤهلات والمكانة المتصلة بذلك على جانب عال من التمايز ، إلى جانب أن المشكلة الاقتصادية لإهدار الطاقات البشرية ستصبح مشكلة هيكلية فى إطار أسواق ناشئة .

إن تحديث المناهج واللوائح فى الجامعات الحكومية ، وفى المعاهد العليا والمتوسطة هى المهمة الأولى التى حددها المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠م ، والذى وضع خطة استراتيجية تطبق على عشرين عاما ، ويتم فى إطارها تنفيذ ٢٥ مشروعا مقسمة على ثلاثة آجال زمنية .

ولعل ما يعنينا أن جامعاتنا مدعوة إلى أن ترسخ قيم المواطنة الإيجابية والهوية القومية كى ندفع بالحياة على أرض الوطن من العجز إلى القدرة ، ومن الانصياع إلى آفاق التجديد والإبداع ، وهذا التوجه الوطنى يستدعى السعى الجاد إلى حوارات جادة ومتواصلة بين مختلف التيارات والتوجهات الثقافية فى مصرنا الغالية ، والممثلة للقوى الاجتماعية الفاعلة من أجل عملية فرز عميقة ومخلصة للموجهات القيمية فى ثقافتنا ؛ بحيث نخلص منها إلى نسق قيمى معمارى نضمنه مناهج جامعاتنا ومعاهدها ، لنواجه به ما ينتظرنا من تحديات عاتية فى حياتنا القائمة والقادمة .

إن الرؤى العلمية لمناهج عصرية مستقبلية فى آن واحد تتطلب فوق ذلك أن تعلو الجامعات والمعاهد العليا فوق آليات العمل الروتينى والأنشطة اليومية التقليدية لترسم مناهج جديدة لمجتمع مصرى جديد ، تحتضن معالم النهضة المتحررة من خلال طبيعة العصر ومتطلبات المستقبل لتغيير الذهنية، ولاستزراع التقدم التكنولوجى؛ حتى تصبح الجامعات فى جوهرها رسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية وبين دورها كمؤسسة خادمة لشروط الرسالة ومقتضياتها وتجلياتها قاطرة للتطوير والتنوير .

إن المناهج الجديدة لتأكيد مفاهيم جديدة وقيم جديدة تسعى لتشكيل خريج جامعى مثقف يمتلك مهارات النقد وإبداء الرأى ، والقدرة على الحوار البناء ، وحسن إدارة الوقت

، وحسن التعامل مع التكنولوجيا ، واحترام الآخر ، يفكر عالميا ويطبق محليا ، شعاره : كن جريئًا فى استخدام عقلك .

إنَّ تزايد أعداد الطلاب ، والإقبال المطرد على التعليم الجامعى باعتباره قيمة عليا لدى الشرائح المختلفة للشعب يمكن أن يكون رافدا من روافد التنمية الشاملة إذا أحسن تحديث وتطوير البرامج التعليمية ، وفتح قنوات جديدة للتعليم الجامعى تأتى فى مقدمتها أن تكون الجامعة ملتقى رئيسا للتعلم مدى الحياة ، بفتح أبوابها أمام الكبار الراغبين فى معاودة دراستهم أو مواءمة وإثراء معارفهم ، أو إشباع ميولهم إلى التعلم فى كل مجالات الحياة الثقافية ، وأن تسمح أنظمة الجامعة بإمكانية التحول من كلية إلى كلية أخرى، ومن مسار تعليمى إلى مسار تعليمى آخر الأمر الذى يتيح تغيير المناخ العام عن طريق إشاعة الطمأنينة فى نفوس الشباب بأن مصيرهم لم يتحدد بصفة نهائية لا عودة فيها .

كما أن الجامعة تعدّ نافذة جديدة للتدريب التحويلى لدى خريجى الجامعات وتغيير المهن والوظائف طوال حياة الإنسان وفى مراحل عمره المختلفة لتتناغم مع قدراته وميوله وتستجيب لاحتياجات سوق العمل المتجددة أبدًا على المستويات المحلية والقومية والدولية ؛ خاصة إذا أمست الجامعات مؤسسات تكفل الجمع بين المعرفة والمهارات الفنية والمهنية رفيعة المستوى ، ومنح الطلاب الدارسين مؤهلات فنية أو مهنية ، وفقًا لمقررات ومضامين تتواءم باستمرار مع احتياجات الاقتصاد وخطط التنمية المستقبلية، كما أن برامج ومناهج التعليم الجامعى تتطور وتصبح مميزة ، إذا تحقق لبعض الجامعات تعاون دولى ، يتيح تبادل الأساتذة والطلاب وإنشاء كراسى جامعية ذات توجه دولى ؛ لنشر أحدث ما وصل إليه التعليم العالى من تقنيات ومضامين .

إن الرؤية غير التقليدية للتعليم الجامعى ، والتى تتناغم مع التقدم التقنى المتسارع تتطلب تطوير البرامج التعليمية/التعلمية من خلال تخليق الجامعات الإلكترونية ، التى تعدّ التحدى الحقيقى للتكنولوجيا المتقدمة فى التعليم ، حيث التليفزيون التعليمى والفيديو كونفرنس ، والمكتبات الإلكترونية ، والكمبيوتر المركزى ، وأجهزة المعارض الكمبيوترى

الحديثة وتوصيله بأسطوانات العرض ، التى تشكل الذاكرة المتنقلة البديلة عن الأقراص الصلبة التى تحوى ملفات الصور عالية الجودة .

إن هناك تحفظات علينا أن نضعها فى الاعتبار عند الشروع فى الأخذ بتطوير البرامج والمناهج عبر المنافذ الجديدة والمقترحة لتطوير التعليم الجامعى ، تأتى فى مقدمتها : أن التحديث يبدأ من عضو هيئة التدريس ومن القسم العلمى ولا يفرض التحديث على عضو هيئة التدريس أو القسم العلمى ؛ حيث إن القسم العلمى هو وحدة بناء الجامعة ، وأنه لابد من الوعى بالعوائق والقيود التى تواجه مسيرة التطوير فى الأجل القصير، ودون إغفال الحاجة إلى تطويع النظم الجامعية القائمة ، قبل تأكيد ضرورة الأخذ بنهج طويل الأجل للنجاح فى تنفيذ الاصلاحات التى تفرضها الظروف، وكذلك عدم الإفراط فى إجراء إصلاحات منهجية متعاقبة لأن ذلك يقضى عليها ؛ إذ إنه لا يترك للنظام الوقت اللازم للتشبع بروح الإصلاح الجديد ، ولتمكين جميع المعنيين من المشاركة والوعى بأبعاد التحديث ومتطلبات النجاح فيه والوصول به عبر التقويم المستمر إلى التصور المقبول المناسب . كما أن ثمرات ونواتج التحديث ليست فورية فى ميدان التعليم ، ولكنها طويلة الأمدّ، لأنها ترتبط ببناء البشر ، ناهيك عن أن قضايا التطوير ليست نهائية أو محسومة حيث تتنوع فيها الاجتهادات والآراء والرؤى ، والعبرة هنا تقاس بالعوائد والمردود التعليمى الذى تعكسه مستويات الطلاب التحصيلية والمهارية وأحكام قيادات التعليم وسوق العمل من أجل منتج تعليمى جديد لمجتمع جديد .

إنَّ ثقافة الانضباط فى الجامعة تنبع من التقاليد الجامعية والقيم الجامعية ، هى مزيج من المعلومات والأفكار والاتجاهات والسلوك . وتطبيقها مرهون بتوجهات وتوجيهات رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات الجامعية ووكلائها ورؤساء الأقسام ومشاركة أعضاء هيئات التدريس واتحادات الطلاب وقيادات الشباب والأمن الجامعى، بل وإدارىى الجامعة .

وزير التعليم العالى ليس هو المسئول عن خطايا وأخطاء الطلاب وأعضاء هيئات التدريس ، المسئولية ملقاة على عاتق الجميع بدءًا بالطالب الجامعى وأستاذ الجامعة وأمن الجامعة ثم قيادة الجامعة . وإذا كانت المناصب القيادية الجامعية ليست نوعًا من

الوجاهة الاجتماعية . وأنها تكليف لا تشريف .. فإن الالتزام لا الإلزام الجامعى والوطنى مسئولية مشتركة بين عضو هيئة التدريس نفسه والقيادات الجامعية التى آن لها أن تتفرغ للعمل الجامعى، وأن تتابع سلبيات كثيرة استشرت بين أعضاء هيئات التدريس والطلاب ، وأن تضع نصب أعينها المصلحة العامة ، ومصلحة الطالب فوق كل اعتبار، وإذا كانت الجامعة إفرازًا من إفرازات المجتمع فإن الجامعة باعتبارها دولة العلم والفكر وعقل المجتمع وقلبه .. فإنها المسئول الأول عن حماية المجتمع من أمراض السلوك المتدنى ، والتلوث التربوى ، وذيوع القيم المادية والربحية، واختلال النسق القيمى .

وأعترف منذ البداية بأن الجامعات لازالت وستظل قاطرة التطوير والتنوير بأساتذتها المرموقين وقياداتها الواعية المخلصة ، على المستوى القومى حيث إنَّ زملاء كثيرين يشاركون بفاعلية واقتدار فى هندسة وتصنيع إنسان عربى جديد ، من خلال عملهم فى جامعات عربية ومراكز بحوث عربية ، ممتدة على الأرض العربية فى وطننا وعالمنا العربى الكبير .

وليس كل ما يتمنى المرء يدركه .. ففى جامعاتنا كما هو الحال فى غيرها من الجامعات شرذمة من أعضاء هيئات التدريس يحتاجون إلى وقفة ومحاسبة وتقويم لأداء سلبى ، بل إن أخطاءهم وخطاياهم معلومة لدى قيادات الجامعة الساهرة على تنفيذ التقاليد الجامعية ، والقيم الجامعية الأصيلة ، والتى ترعى الله تعالى فى الأمانة والمحافظة على شرف وكرامة الأبناء وشفافية هذه القيادات ؛ مما يجعل الجامعة على وعى ودراية بنبض الشارع الجامعى أساتذ وطلابًا وعاملين .

نعم أعضاء هيئات التدريس إناس موجهون ذاتيًّا ، وهم يسعون لتحسين أنفسهم لأسباب ترتبط برضاهم الشخصى ، وهم يدركون أن أداءهم سيؤثر على مستقبل حياتهم ؛ خاصة وأنهم قد استثمروا كثيرًا من الوقت استعدادًا لمهنتهم ، وهم يرغبون فى الاستمرار فيها ؛ لذلك .. فإن قياسات أداء أعضاء هيئة التدريس تجعل من حالة التوتر أمرًا لا يمكن تجنبه . وتقويم أعضاء هيئة التدريس وخاصة الزملاء الأساتذة عمل فى حدّ ذاته يمكن أن يخلق جوًا سلبيا ؛ ذلك أن أحد المكونات المحددة للحياة الجامعية المهنية

هو عدم وجود الإشراف ، والجامعيون عبر التاريخ كانوا يضعون معايير أدائهم، ومن ثمّ كان التقويم موضوعًا حساسًا بل إنه عمل غير مقبول، يؤدى إلى زيادة فى التوتر ، وهذا بدوره يؤدى إلى هبوط فى الأداء .

إن الحرية لها سياج من المسئولية يحميها وينميها ، ولا أحد فوق المساءلة ولا أحد فوق القانون . وحتى يعتدل الميزان ، لابد من : تفعيل دور المستشار القانونى فى الجامعة ، المواجهة والمصارحة والثواب والعقاب داخل الحرم الجامعى، وإطلاق أيدى عمداء الكليات ومحاسبة رؤساء الأقسام باعتبار أن الجامعة ، تقوم على أساس القسم العلمى، وباعتبارهم مشاركين فى هذه الأخطاء .

وبأسلوب موجز : أين أدوار رؤساء الأقسام حيال تحقيق ثقافة الانضباط فى حضور المحاضرات وقاعات المناقشات والمعامل ، بدءًا بالأستاذ وانتهاءً بالمعيد ؟ وكيف يسمح ببيع الكتب والمذكرات للطلاب وربط ذلك بأعمال السنة ؟ ومن يحمى كرامة الطلاب من سوقية الألفاظ التى توجه إليهم من شرذمة من أعضاء هيئات التدريس ؟ وكيف نحمى بناتنا ونصون كرامة طلابنا ؟ ومتى يتلقى طلابنا العلم فى بيئة تعليمية نظيفة مريحة مهيئة لثقافة الحوار والتناقش ، تقوم على الاحترام المتبادل بين الطالب والأستاذ ؟ ومن يحمى عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية ؟

وأين طلابنا وطالباتنا فى الجامعة من ثقافة الانضباط ؟ القاعدة العامة أن الطالب فى محاضرة أو فى انتظار محاضرة ، وهذا يعنى أن قاعات الدرس والمكتبات والمعامل هى التى تعج بالطلاب ، فلماذا يجلس الطلاب داخل الحرم الجامعى منذ بداية اليوم الدراسى ؟ ولماذا يفترشون الحدائق داخل الجامعة ويجلس بعضهم فى المدرجات الخالية ؟ ثم إن ارتداء الملابس غير المحتشمة من قبل بعض الطلاب والطالبات مسئولية مَنْ ؟ وأين الاتحادات الطلابية من كل ذلك ؟ ولماذا لا يطبق أعضاء هيئات التدريس نسب الحضور لدخول الامتحانات ؟ وأين الأنشطة الطلابية ورواد اللجان ومسئولو اتحاد الطلاب والرعاية الطلابية من ثقافة الانضباط وحماية الطلاب والطالبات من أنفسهم ، وتأكيد قيم ما فوق الرقبة، وتأكيد مفهوم أن التعليم استثمار وليس خدمة تقدمها الدولة دون عائد ، وأن الجامعة حرية ومسئولية، وأن الجامعة تقاليد وأعراف وأن للجامعة حرمًا

وحرمة ، وأن الجامعة مكتبة وأستاذ وطالب ، وأننا فى حاجة إلى ثقافة الابتكار فى مقابل ثقافة الاجترار ، وأننا يجب أن نتحول من ثقافة الحدّ الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة ، ومن التجانس إلى التنوع ، ومن القفز إلى النتائج إلى معاناة العمليات ، ومن الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات ، ومن التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة ، ومن ثقافة القهر والقطيع إلى ثقافة المشاركة والفريق .

نعم ... ثقافة الانضباط ليست مسئولية وزير ، بل هى سياسة جامعة ومسئولية مجتمع الجامعة .. الانضباط قارب النجاة إلى إنجاز الأهداف وهندسة وتصنيع إنسان الألفية الثالثة فى إطار من المشاركة الواعية الفاعلة بين أعضاء هيئات التدريس ، واتحادات الطلاب ورعاية الشباب ، هى فرض عين لا فرض كفاية على كل من يعملون فى الجامعة معقل الفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته . إنها بيت الحكمة ، وخلية لإنتاج المعرفة ، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه . وعلى الجامعة أن تتطور كمؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار وحريتها فى اتخاذ القرار ، أساتذتها كوكبة من الفرسان يتصدرون ركب التقدم والعمران ، البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يطوعونه ؛ بما يجعل التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز متطلبات رسالة الجامعة ، أى الجامعة الرسالة .

٥ ـ تقويم الأداء الجامعى :

القضية المحورية التى يجب أن يوليها أساتذة الجامعة الاهتمام وفحص بذورها وجذورها هى قضية تطوير الأداء الجامعى فى عصر الانفجار المعرفى ، والتقدم التقنى وعصر ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وكلها تفرض على الجامعة مراجعة أهدافها ومناهجها وتنظيماتها، وتنمية أعضاء هيئات التدريس بها؛ ليضطلعوا بما يتوقع منهم من أدوار ومسئوليات . كذلك بات على الجامعة والجامعيين مجابهة المتغيرات العالمية والمتغيرات الداخلية والمستقبلية .. وكلها أمور تشير إلى وضعية جديدة تفرض على الجميع تقويم الأداء الجامعى تقويمًا مستمرًّا ؛ توطئة لزيادة تحسين الأداء بجامعات حكومية وأهلية على حد سواء .

إن التحولات المتسارعة تدعو إلى الاهتمام بالبحث العلمى ورعايته ، باعتباره وسيلة أساسية لتقويم المسيرة الجامعية ؛ من أجل تسنيم العائد التربوى والتعليمى والبحثى وبناء الجامعات فلسفيًا وإداريًا وتنظيميًا مما يفرض علينا نحن الجامعيين استخدام نظام تقويمى أو أكثر يتجه نحو المؤسسة الجامعية ككل ، وتقويم أستاذ الجامعة أكاديميًا وإداريًا ، وهو أمر واسع الانتشار فى أكثر جامعات العالم تقدمًا وشهرة .

إن تقويم الأداء الجامعى يعتمد على التقنيات الحديثة والمتنوعة ويراعى مستوى الكفاءة المنشود تحقيقه . وهنا يجب تحديد القواعد والأسس التى تطبقها الجامعات على أداء أعضاء هيئات التدريس ؛ شريطة أن يتم الاتفاق مسبقًا بين المقومين من رؤساء الجامعات والعمداء ونوادى أعضاء هيئات التدريس من ناحية، وأعضاء هيئات التدريس أنفسهم من ناحية ثانية بموجب وثيقة عمل مشترك . ويمكن إشراك الطلاب وأخذ آرائهم عبر استطلاع رأى حيال عضو هيئة التدريس فى نقاط محددة دون ذكر أسمائهم ؛ الأمر الذى يساعد على التنمية المهنية لأستاذ الجامعة . ويمكن الاسترشاد بنتائج الاختبارات المختلفة التى يجتازها الطلاب ، من قبل أعضاء هيئات التدريس كمؤشر على مدى فاعلية المهنة .

ويمكن إشراك إدارة الكليات وكبار الموظفين ؛ خاصة أمناء المكتبات وأعضاء هيئات التدريس ، أو أخذ التقارير العلمية الصادر عن اللجان العلمية الدائمة والتى تقوم جانب البحوث العلمية والأنشطة التعليمية . كما يمكن أخذ الجوائز والأوسمة العلمية والقومية والدولية باعتبارها مؤشرًا على جودة جهود عضو هيئة التدريس البارزة ، ويمكن أن يكون التقويم على أساس عمل عضو هيئة التدريس ومسلكه والتزامه بواجباته الوظيفية وحسن أدائها .

إن ثمة ما يدعو على التفاؤل فى أن الجامعات قد أولت هذه المسألة اهتمامها ودعت إلى رؤية مستقبلية ، وتلك معركة جديدة من معارك التعليم الوطنية تحتاج إلى التخطيط العلمى ومساندة فاعلة مخلصة وأمينة من أساتذة الجامعات ، وتحتاج إلى حشد المثقفين وأصحاب الفكر والرأى لدعم معركة تطوير الأداء الجامعى ، تجعلنا ننشغل جميعًا بالتربية النقدية حيث نوجه عمليتى التعليم والتعلم إلى الواقع ونقد بذوره وجذوره فى

تربته ، واكتشاف تناقضاته الكامنة ومن ثمّ السعى إلى تغييره . وتلك المعاناة والمشاركة هى السياق الحقيقى المولد لفعل الإبداع من حيث هو فعل مجاوز ، ومن حيث إن نقد الإطار الثقافى الذى تغوص فيه الجامعة هو طريقنا الأمثل لتطوير أداء الجامعات .

إن تفعيل هذا الأمر يتطلب من أعضاء هيئات التدريس إغلاق ملفات التناحر والتشتت القائمة ، والتى يشهدها كثير من تفاعلاتنا على مستوى النخبة والتى تستنزف جهوداً مخلصة مبذولة من أجل التطوير والزج بها فى طرق المصالح الشخصية والفئوية ، دون امتداد النظر إلى المصالح العامة والقومية ؛ الأمر الذى يستوجب زرع آليات الحوار الإيجابى المثمر ؛ كى نمضى قدمًا فى طريق التطوير تطوير أداء الجامعة وأساتذتها كبارهم وشبابهم .

إننا نتطلع إلى جامعة تزدهر بتعاون أساتذتها وعطائهم الثرى فى إطار من الالتزام والمصلحة العامة .. جامعة تضع قضية القيم فى موضعها الصحيح ، وتضىء المناخ الملائم لتوسيع نطاق المشاركة المسئولة أمام الله ثم ضمائرنا.

إن تحقيق الجامعة لأدوارها نحو المجتمع مرهون بإنجازات أعضاء هيئات التدريس ، وما يحصلون عليه من قيم ومبادئ ، بل إن مكانة الجامعة تتوقف على سمعة ومكانة أساتذتها ، فهم مؤشر حقيقى لكفاءة الجامعة . إن السعى نحو معايرة مؤشرات الأداء الجامعى أمر يحتاج إلى وقفة ومراجعة . إن تلك المؤشرات تشمل الأداء داخليًّا وخارجيًّا وتستغرق مستوى التدريس، ومعدلات التخرج ومدى التفاعل مع الهيئات العلمية المحلية والأجنبية والنشر العلمى لأعضاء هيئات التدريس والبحوث الوظيفية ، التى تنشد تطوير واقع الإنتاج وتطوير مؤسساته .

إن غياب تلك المؤشرات ساعد فى تراكم المشكلات على الساحة الجامعية ؛ نظرا لزيادة أعداد الطلاب وهم ثروة؛ ونظرا لتدنى رهط من نوعيات أعضاء هيئة التدريس والتساهل فى كثير من الشروط الضرورية عند تعيين أستاذ الجامعة وكوادر الجامعة أو عند ترقيتهم أو عند انتقاء القيادات الجامعية ، بدءًا من رئيس مجلس القسم وانتهاءً برئيس الجامعة ؛ الأمر الذى ترتب عليه اختلال فى أدوار وظائف أستاذ الجامعة .

إننا فى حاجة إلى تقييم أداء الجامعات باعتبارها بيوت خبرة ، وتقويم المنشآت الجامعية ومعاملها ومكتباتها وأنشطة أساتذتها وطلاها وإداريها ، وقياس مدى الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات التى تحظى بها كل جامعة وتقويم أدائها فى بيئتها ومجتمعها ، ومدى إسهامها فى خدمة المجتمع وتنميته ومدى صلاحية أنظمة التقويم بها ، ومدى قدرتها على تسويق خدماتها ، ومدى قدرتها على أن تتحول إلى وحدة إنتاجية ، إضافة إلى كونها وحدة خدمات مما يجعلها قادرة على توفير موارد ذاتية إضافية تساعدها على تنفيذ مشروعات جديدة . وقبل ذلك كله ، لابد أن نلتفت بشدة إلى نوعية المجتمع التعليمى والبنية العقلية لطلاب الجامعة وأسلوب تفكيره وقدرته على امتلاك مهارات ومعلومات واتجاهات ، يتطلبها سوق العمل داخليًا وخارجيًا حتى يصبح للأداء الجامعى مردود تربوى يثمر المتخرجين فى الجامعة .

وما يتبقى هو أن الكنترولات التى تعقد لضبط عمليات الامتحانات عليها ملاحظات وتهميشات . لجان وامتحانات وملاحظون ومراقبون وخيام ومقاعد ، وجيوش من الطلاب والطالبات من مختلف الفرق الدراسية الجامعية ، يعطلون الدراسة ويعطلون المرور فى الشوارع المحيطة بالجامعات والكليات . ناهيك عن مسئولى الأمن والطب ورجال الصف الثانى وأوراق للإجابة وأوراق للأسئلة وأختام وكنترولات وأساتذة وموظفين ، وحجب الأسماء قبل تسليم أوراق الإجابة للتصحيح خارج جدران كليات الجامعة . تلك هى الزفة السنوية بل النصف سنوية فى كل جامعة وكلية ومعهد عالٍ وكلها آليات ولدت مع مولد الجامعات، يحكمها فكر نمطى تقليدى لم يتطور مع الزمن .

إن إقامة الكنترولات آلية تستنزف الوقت وا لجهد والمال ؛ ذلك أنها إنفاق مالى لا طائل من ورائه ، تتحمله ميزانية كل جامعة ، ومن الممكن ترشيد هذا الإنفاق عن طريق قيام كل عضو هيئة تدريس بعقد امتحان خاص لطلابه، خلال الشهر الأخير من نهاية الفصل الدراسى . الأول، أوالفصل الدراسى الثانى أو كليهما؛ خاصة وأن طلاب الجامعة يتعرضون للتقويم المستمر طوال العام من حيث تكليفهم بإجراء بحوث ، وجمع مادة تعليمية ، وأداء امتحانات شفوية وأخرى عملية .

ويخصص لهذا التقويم المستمر والبنائى ٢٠% على الأقل من درجات كل مادة دراسية ، كما أنه يقيس قدرات متنوعة وأنشطة متعددة يقوم بها الطلاب لتدريبهم على المهارات العليا من التفكير .

إن القول بأن إلغاء الكنترولات يصلح للأعداد القليلة من الطلاب قول مردود عليه بفكرة تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة أسوة (بالسكاشن) ، التى يقسم إليها طلاب الفرقة الواحدة ، بحيث يتم امتحان كل مجموعة على حدة ، وبحيث يحضر الطلاب أوراق الإجابة ؛ خاصة إذا استخدمنا الامتحانات الموضوعية بديلاً شرعيًّا عن امتحانات المقال التقليدية حيث الموضوعية فى إعطاء الدرجات والدقة والسرعة فى التصحيح ، ناهيك عن تحقيق الشمول والتنوع فى قياس المعلومات والمهارات والقدرات .

إنَّ الامتحان وسيلة وليس غاية لفرز الطلاب وتصنيفهم بحسب قدرتهم فى التحصيل والتفكير . فلماذا نحرص على أن نستنزف من العام الدراسى قرابة شهر سنويًّا للامتحانات الموسمية ، التى نهجر فيها التعليم والبحث والدرس وقاعات ومدرجات ومكتبات ومعامل الجامعات .

إن قيام كل عضو هيئة تدريس بمساعدة معاونى أعضاء هيئات التدريس من المدرسين المساعدين والمعيدين بامتحان طلابه ، حسب ظروفهم وظروفه وظروف الكلية يوفر وقتاً وجهداً يبدد فى تشكيل الكنترولات الموسمية .

وهذا الوضع الذى ندعو إليه لينفذ فى جامعاتنا ، ليس عملاً ابتكاريًّا أو تفكيرًا طوباويًّا ، بل هو أمر مطروح على أجندة التقويم والامتحانات الحديثة ، وهو أمر منفذ فعلا فى كليات وجامعات أجنبية وخليجية كثيرة ، مع ارتفاع كثافة الطلاب فى تلك الجامعات ، يحدث هذا فى مجال التقويم ، مع أن التعليم الجامعى له القيادة والريادة فى مستوى البحوث الجامعية والتعليم الجامعى . ناهيك عن قدرات وكفاءات ومهارات أعضاء هيئة التدريس المصريين المرتفعة ، وهم صورة مشرقة ومشرفة فى خارج مصر وداخلها على السواء . يؤكد ذلك تلك التجارب الامتحانية الناجحة ، التى قام بها أعضاء هيئات التدريس فى جامعة عين شمس، حينما كنت مديراً لمركز تطوير التعليم الجامعى ؛ حيث تبنوا أساليب جديدة للامتحانات منها امتحانات الكتاب المفتوح، وأسلوب التقويم

الذاتى ، وتطبيق الامتحانات الموضوعية ، وأسلوب التكليفات والأنشطة داخل المكتبة المجهزة الكترونيا والمتصلة بالشبكة العنكبوتية العالمية ؛ أخذًا بمقولة أن التطوير يبدأ من أستاذ الجامعة ولا يفرض على أستاذ الجامعة ، خطوة عملية على طريق حرية التفكير والتعبير، وعلامة على مسيرة استقلال الجامعات .

إننا متى نقلع عن التفكير النمطى التقليدى المتمثل فى آلية الكنترولات ، ونعدل عنه تصبح قضية الامتحان مسئولية كل عضو هيئة تدريس ، يمتحن ، ويصحح ، ويقدم إلى رئيس مجلس القسم قائمة بأسماء الطلاب ودرجاتهم .

إنَّ ذلك يعيد الثقة المفقودة بين عناصر العملية الامتحانية ، وإدارة الكلية وعضو هيئة التدريس ، ويجعل التعليم الجامعى للحياة وليس للامتحانات ، ويقضى على آفات الغش الجماعى ، والبحث عن ملاحظين ومراقبين من خارج الكليات ، والبحث عن أماكن آمنة للكنترولات وحراسة مشددة ، وغير ذلك من متطلبات كنترولية عقيمة ولا طائل من احتضانها ، ونحن نعيش عالمًا جديدًا يتطلب تفكيرًا جديدًا وامتحانات مستمرة طوال العام الدراسى ، تقيس القدرات والمهارات والمعلومات والذكاوات المتعددة ، وتأخذ بالتراكمية فى مقابل الامتحانات الموسمية التى تقدم لطلاب الصفوف الدراسية فى آخر العام ، وفى ذلك توفير للجهد والوقت واقتصاد فى الأموال التى تتطلبها فى تجويد الأداء التعليمى داخل مدارسنا وجامعاتنا ، وهنا تصبح إجراءات ومتطلبات ومستلزمات عقد الكنترولات آخر الفصل الدراسى ، ثم آخر العام أموراً لا طائل من ورائها ، والبديل الشرعى لها مسئولية عضو هيئة التدريس فى إجراء الامتحانات الدورية ، وتقديم الدرجات والتقديرات دون كنترولات .

قائمة المراجـع

١ – بلندنجر ، جاك وآخرون : **الانضباط الفصلى عن طريق كسب الطلاب واحترامهم** (ترجمـة بشـير العيسـوى) ، الريـاض ، دار المعرفـة للتنميـة البشرية ١٤٢٠هـ .

٢ – بهاء الدين ، حسين كامل : **الوطنيـة فـى عالم بـلا هويـة تحديات العولمـة**، القاهرة، دار المعارف ٢٠٠٠م .

٣ – البيلاوى ، حسن حسين وآخرون : **مبارك والتعليم ، عشر سنوات فى مسيرة تطوير التعليم** ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب ، ٢٠٠١م .

٤ – بيوشامب ، إدوارد : **التعلـيم اليابـانى والتعلـيم الأمريكـى دراسـة مقارنـة** ، (ترجمـة محمد طـه علـى) ، الريـاض ، دار المعرفـة للتنمية البشرية ، ١٤٢٠هـ .

٥ – تيم ، بـول: **الإدارة الذاتيـة النـاجحـة** ، (ترجمـة بشير العيسـوى)، الريـاض، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢٠هـ .

٦ – حسان ، حسان محمد : **نحـو أهداف سلوكية للتعليم الجامعى العربـى** ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م .

٧ – أبو حطب ، فؤاد : التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، **مستقبل التربيـة العربية** بالقاهرة ، اكتوبر ١٩٩٧م .

٨ – خضر ، محسن : «تطـوير سياسـات التعليم والعمـل والتدريب العربيـة فـى ضـوء معطيـات الثـورة العلميـة والتقنيـة المعاصـرة » القـاهرة ، **مجلـة كلية التربية جامعة عين شمس** ٢٠٠١م

٩ – دعدور ، السيد محمد : **المنهج الدراسى وبناء الإنسان العربى** ، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع٢٠٠٢م

١٠– زيتون ، كمال عبد الحميد ، وعادل البنى: « سجلات الأداء ، وخرائط المفاهيم: أدوات بديلة فى التقويم الحقيقى من منظور الفكر البنائى » القاهرة ، **مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى رؤية مستقبلية** ، ديسمبر ٢٠٠١م .

١١– السيد ، محمود أحمد : **فى قضايا التربية المعاصرة** ، دمشق ، دار الندوة والدراسات والنشر ١٩٩١م .

١٢ – ـــ : **مشكلات النظام التعليمى العربى** ، دمشق ، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، قضايا راهنة١٩٩٨م

١٣– ـــ : **الآفاق المستقبلية لتطوير التربية العربية** ، دمشق، كلية التربية ٢٠٠١م .

١٤– شحاته ، حسن : « المدارس المصرية مزارع لتأصيل الثقافة العلمية ونشرها» **المؤتمر القومى حول نشر وتأصيل الثقافة العلمية فى المجتمع** ، مركز تطوير العلوم ٢٠٠١م .

١٥– ـــ : « ثقافة الامتحانات وجماعات الضغط الاجتماعى » ، **مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى رؤية مستقبلية** ، ديسمبر ٢٠٠١م .

١٦– صبرى ، ماهر إسماعيل ، ومحب الرافعى : **التقويم التربوى .. أسسه وإجراءاته** ، الرياض ، مكتبة الرشد ٢٠٠١م .

١٧– الطحلاوى ، محمد رجائى ، ويحيى عبد الحميد إبراهيم : **رؤية فى الإدارة الجامعية وقيادتها** ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ١٩٩٥م .

١٨- على ، نبيل : **الثقافة العربية وعصر المعلومات ، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى** ، الكويت ، عالم المعرفة ٢٠٠٠م .

١٩- عبد الموجود ، محمد عزت : الفجوة والجفوة بين البحث التربوى وصناعة السياسة التعليمية : الأسباب ، والتداعيات، والحلول ، **مجلة البحث التربوى** ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة ، ٢٠٠٢ م .

٢٠- عمار ، حامد : **التنمية البشرية فى الوطن العربى ، الإحصاءات والوثائق** ، القاهرة ، سينا للنشر ١٩٩٣م .

٢١- ـــ : **الجامعة بين الرسالة والمؤسسة** ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ١٩٩٦ م .

٢٢ - ـــ : **فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل** ، القاهرة ، مكتبة الدر العربية للكتاب ، ١٩٩٩م .

٢٣- ـــ : **مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة** ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ٢٠٠٠م .

٢٤- عمران ، تغريد : « فعالية التدريس باستخدام بعض استراتيجيات التفكير المتشعب فى تنمية مستويات أداء تلميذات المرحلة الإعدادية واتجاهاتهن نحو مادة التربية الأسرية » ، **مؤتمر مناهج التعليم فى ضوء مفهوم الأداء** بالقاهرة ، يوليو ٢٠٠٢م .

٢٥- فهمى ، فاروق ، ومنى عبد الصبور : **المدخل المنظومى فى مواجهة التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية** ، القاهرة ، دار المعارف (دون تاريخ) .

٢٦- لجنة التعليم قبل المرحلة الجامعية : **تعليم المواطن الأمريكى من أجل المستقبل، مقتضيات القرن الحادى والعشرين** ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٧

٢٧- ليفيت ، ثيودور : **الإدارة الحديثـة** ، (ترجمـة نيفين غراب) القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩٤م .

٢٨- المؤتمر القومى للتعليم العالى : **الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى** ، القاهرة، وزارة التعليم العالى، فبراير ٢٠٠٠م .

٢٩- محمد ، نادية عبد العظيم : **الاحتياجات الفردية للتلاميذ وإتقان التعلم** ، الرياض، دار المريخ ١٩٩١م .

٣٠ - مينا ، فايز مراد : **التعليم فى مصر ، الواقع والمستقبل** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١م .

٣١- نبيه ، محمد صالح : **المستقبليات والتعليم** ، القاهرة ، دار الكتاب المصرى ، ٢٠٠٢م .

٣٢- هاينز ، ماريون : **إدارة الوقت** ، (ترجمة عبد الله بلال) الرياض ، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢١هـ .

٣٣ - وحدة المعلومات : **النشرة الدورية** ، القاهرة ، وزارة التعليم العالى ٢٠٠١م .

٣٤ - وهبى ، السيد إسماعيل : « بحث الفعل ، تقويم جودة التعليم والتعلم » ، **مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى .. رؤية مستقبلية** ، ديسمبر ٢٠٠١م .